منظمة الشفافية الدولية
الائتلاف العالمي ضد الفساد

مقياس الفساد العالمي
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2019

آراء المواطنين وتجاربهم مع الفساد

منظمة الشفافية الدولية هي منظمة عالمية تقوم على رؤية واحدة: عالم تخلو فيه الحكومات وعالم الأعمال والمجتمع المدني والحياة اليومية للناس من الفساد. ونقود الحرب ضد الفساد من خلال فروع المنظمة المنتشرة في أكثر من 100 بلد ومقر أمانتها الدولية في برلين لكي نُحوّل هذه الرؤية إلى واقع.

www.transparency.org

المؤلفون: روبرتو مارتينيز ب. كوكوتشكا، جون فروشي
بمساهمة: الدكتورة كارين فايفر
تصميم: صوفي إيفيريت /sophieeverett.com.au
صورة الغلاف: رنا زاهر /ranazillustration.com

تم بذل كافة الجهود الممكنة للتحقق من دقة المعلومات الواردة في هذا التقرير. اعتُبرت كل المعلومات صحيحة اعتباراً من ديسمبر 2019. ومع ذلك، لا يمكن أن تتحمل منظمة الشفافية الدولية المسؤولية إزاء عواقب استخدامها لأغراض أخرى أو في سياقات أخرى.

ISBN: 978-3-96076-132-7

2019 منظمة الشفافية الدولية. ما لم يُشر إلى خلاف ذلك، صدر هذا العمل بموجب الرخصة CC BY-ND 4.0 DE. يُسمح بالاقتباس من هذا العمل.
يرجى التواصل مع منظمة الشفافية الدولية بشأن طلبات استخدام هذا العمل على العنوان التالي copyright@transparency.org

مقياس الفساد العالمي

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2019

قائمة المحتويات

2-7
موجز
استطلاع الرأي
أهم النتائج
التوصيات

8-15
مارأي المواطنين بشأن الفساد؟
الفساد يتفاقم
الحُكومات مُقصّرة
نواب البرلمان والموظفون الحكوميون الأكثر فسادا
تدني درجة الرضا عن مستوى الديمقراطية
مشكلة الفساد الحكومي
ضعف مستوى الثقة في الحكومة وهيئات مكافحة الفساد

16-25
كيف يؤثر الفساد على المواطنين؟
شخص واحد من بين خمسة أشخاص يدفع رشوة لقاء خدمة عامة
الشرطة تستأثر بأعلى معدلات الرشوة
أكثر من ثلث المواطنين يستعينون بالعلاقات الشخصية- الواسطة
تسجيل أعلى مستويات الواسطة في المرافق والمحاكم
لماذا يدفع المواطنون رشوة أو يستعينون بالواسطة؟
الرشوة الجنسية
غياب النزاهة السياسية خاصة خلال فترة الانتخابات

26-29
اتخاذ الإجراءات اللازمة
المواطنون قادرون على المساعدة على التصدي للفساد
الانتقام وضعف الإجراءات المتخذة للتخلص من أبرز العوائق
هل يعرف المواطنون حقوقهم؟

30
الخاتمة

31-32
المنهجية
الترجيح

33-39
الجذاذات القطرية

40-42
المراجع الختامية

موجز

نزل خلال الأشهر الماضية ملايين المحتجين إلى الشوارع في شمال إفريقيا والشرق الأوسط للتظاهر ضد حكوماتهم. وتشبه هذه الاحتجاجات إلى حد كبير الثورات العربية التي اندلعت منذ عقد مضى وأطاحت بأكثر الأنظمة قمعا وفسادا في المنطقة. وفي تونس سنة 2010 كما هو الحال في لبنان والسودان سنة 2019، خرج الناس للتعبير عن غضبهم إزاء الفساد الذي يرونه متفشيا على جميع مستويات الحياة اليومية، من أعلى مستوى في الحكومة وصولا إلى الخدمات العامة الأساسية التي تُقدم للمواطن.

مصدر الصورة: iStock.com / rrodrickbeiler

مرت تسع سنوات على النهاية المأساوية لحياة محمد البوعزيزي، البائع المتجول التونسي الذي أضرم النار في جسده احتجاجا على فساد الشرطة والذي ألهم بذلك موجة الربيع العربي. ولكن هذه الاحتجاجات التي اندلعت مؤخرا تعود إلى نفس الدوافع التي أطاحت بحكومات برمتها سنة 2010. ووفقا لمقياس الفساد العالمي - الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لم يتغير الوضع كثيرا منذ ذلك الوقت.

وأظهر المقياس أن معظم سكان المنطقة يرون في واقع الأمر أن الفساد في تزايد وأن حكوماتهم لا تقوم بما يكفي للحد من المشكلة. وتبقى الشرطة المؤسسة الأكثر تورطا في الارتشاء.

وأثبتت أبحاثنا أنه حتى في البلدان التي تنخفض فيها معدلات الارتشاء، مثل الأردن وفلسطين، تبقى العلاقات الشخصية أو ما يعرف 'بالواسطة' أكثر الأساليب المستخدمة للحصول على الخدمات العامة أو مزايا دون وجه حق.

وتشير نتائج الأبحاث المتعلقة بالأردن ولبنان وفلسطين إلى افتقار قادة الحكومات إلى النزاهة السياسية بدرجة كبيرة. كما توصلت الأبحاث إلى نتائج تبعث على القلق بشأن الفساد في علاقته بالمرأة.

ويسود الفساد خلال الفترات الانتخابية حيث تعرض الرشوة مقابل الأصوات في الانتخابات على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي.

كما يجد عدد هائل من المواطنين في هذه البلدان الثلاثة أنفسهم مُكرهين على تقديم خدمات جنسية مقابل الحصول على خدمات عامة، من قبيل الخدمات الصحية والتعليمية في إطار ممارسة تُعرف بالرشوة الجنسية.

وعلى الرغم من هذه التحديات يبقى الأمل يحدو سكان المنطقة. حيث يرى 50% منهم أن المواطنين العاديين قادرون على التأثير على مكافحة الفساد.

استطلاع الرأي

يُقدم الإصدار العاشر من مقياس الفساد العالمي- الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، مجموعة شاملة من البيانات التي تعكس الرأي العام من خلال آراء المواطنين بشأن الفساد وتجاربهم المباشرة مع الرشوة في ستة بلدان في المنطقة.

ويستند هذا الاستطلاع على عمل ميداني أُجري بين شهري آذار/مارس وآب/أغسطس 2018 في شمال إفريقيا وبين آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر 2019 في الشرق الأوسط. وشارك في هذا الاستطلاع أكثر من 6600 مواطن من الأردن ولبنان والمغرب وفلسطين والسودان وتونس.

وتوصل مقياس الفساد العالمي إلى أن شخصا من بين خمسة أشخاص يتلقون خدمات عامة من قبيل الخدمات الصحية والتعليمية، قد دفعوا رشوة خلال العام الماضي. ويُعادل ذلك أكثر من 11 مليون مواطن في البلدان الستة التي شملها الاستطلاع.

وللمرة الأولى يكشف مقياس الفساد العالمي أيضا أن مواطنا من بين خمسة أشخاص قد تعرضوا للابتزاز الجنسي أو يعرفون شخصا تعرض له في ثلاثة بلدان من بين البلدان التي شملها الاستطلاع.

كما يتعرض المواطنون في الأردن ولبنان وفلسطين أيضا إلى شراء الأصوات والتهديد بالانتقام إذا لم يُصوتوا على نحو مُعين وانتشار الأخبار الكاذبة.

عن استطلاع الرأي

أُجري بين

آذار/مارس
آب/أغسطس 2018

(شمال إفريقيا)

آب/أغسطس سبتمبر
الأول/أكتوبر 2019

(الشرق الأوسط)

6

دُول شملها الاستطلاع

أجرى الاستطلاع
الميداني كل من شركة نماء للاستشارات الاستراتيجية وشركة لبنان للإحصاءات، ومركز قياس لاستطلاعات الرأي وشبكة AFROBAROMETER

+6,600

شخص فوق سن 18 قد شارك في الاستطلاع

عينة تمثيلية على الصعيد الوطني

من خلال مقابلات مباشرة

أهم النتائج

01

الفساد يتفاقم

يرى أكثر من نصف المواطنين الذين شاركوا في استطلاع الرأي (65 %) أن الفساد قد تفاقم خلال الـ12 شهرا الماضية. ويرى 12% منهم فقط أن الفساد قد تراجع.

02

الحُكومات مُقصّرة

يرى 28% فقط من المواطنين أن أداء حكومتهم في محاربة الفساد يُعدّ جيّدا، في حين يرى 66% منهم أن أداء حكومتهم سيّئ.

03

نواب البرلمان والموظفون الحكوميون هم الأكثر فسادا وفقا للاستطلاع

يرى 44% من المستجوبين أن معظم النواب والموظفين الحكوميين أو كلهم متورطون في الفساد.

04

الرشوة ممارسة عادية في نظر الكثيرين

شخص واحد من بين خمسة أشخاص ممن يتلقون خدمات عامة من قبيل الخدمات الصحية والتعليمية، دفع رشوة خلال العام الماضي. في الأردن ولبنان وفلسطين استعان أكثر من ثلث المواطنين بعلاقاتهم الشخصية، أو الواسطة، للحصول على الخدمات التي يحتاجون إليها.

05

الابتزاز الجنسي مُعضلة كبرى

في الأردن ولبنان وفلسطين، تعرض شخص من بين خمسة أشخاص إلى الابتزاز الجنسي لدى محاولته الحصول على خدمة من المصالح الحكومية، أو يعرف أحدا تعرض لذلك.

06

غياب النزاهة السياسية خاصة خلال فترة الانتخابات

عُرضت رشوة على ما يقارب شخصا من بين كل ثلاثة أشخاص في الأردن ولبنان وفلسطين مقابل الإدلاء بصوته.

07

يُمكن للمواطنين أن يؤثروا على مكافحة الفساد

على الرغم من وجود مخاوف من الانتقام يرى مواطن من بين مواطنين اثنين أن عامة الناس قادرون على المساهمة في القضاء على الفساد.

التوصيات

لكسب ثقة المواطنين يتعين على الحكومات أن تثبت إرادتها السياسية الجادة والحقيقية لمكافحة الفساد وأن تُرسي مؤسسات تتسم بالشفافية وتُكرّس المساءلة، كما عليها أن تُقاضي مرتكبي المخالفات وتفتح الباب أمام إشراك المواطنين ومساهمتهم. على الحكومات:

1. تعزيز النزاهة الانتخابية لضمان إجراء انتخابات عادلة وديمقراطية

على الحكومات أن تحرص على أن تُجرى الانتخابات على نحو دوري في ظل مناخ تنافسي وعادل وفي كنف الشفافية. وعلى الحكومات أن تفرض عقوبات على عمليات شراء الأصوات وتهديد الناخبين لتضمن ممارسة المواطنين لحقهم الديمقراطي دون إكراه أو خوف.

2. تمكين كاشفي الفساد والمجتمع المدني والإعلام

على الحكومات أن تقوم بإشراك المجتمع المدني وأن تحمي الناشطين وكاشفي الفساد والصحفيين عند قيامهم برصد الفساد وكشفه. ويجب وضع حد لإخماد أصوات المعارضة السياسية.

3. الحد من الواسطة ومنعها

على الحكومات أن تُرسي منظومة تقضي على الواسطة وتُجرّمها لضمان حصول جميع المواطنين على الخدمات على قدم المساواة. على الحكومات أن تتخذ تدابير وقائية وتقوم بتوعية المواطنين بأن الواسطة هي شكل من أشكال الفساد وذلك من أجل القضاء على هذه الممارسات الاجتماعية المعمول بها حاليا.

4. تعزيز استقلالية القضاء وترسيخ الفصل بين السلطات

على المؤسسات الحكومية أن تضمن الفصل بين السلطات وتُكرّس منظومة ديمقراطية تعتمد على الضوابط والتوازنات.

ومن الضروري ضمان سلطة قضائية قوية ومستقلة ورقابة صارمة على السلطة التنفيذية.

5. الإقرار بوجود أشكال فساد معينة تقوم على النوع الاجتماعي والتصدي لها

على الحكومات أن تقر بوجود الابتزاز الجنسي كشكل من أشكال الفساد وأن تعتمد قوانين مكافحة الفساد وتدابير المساءلة التي تراعي منظور النوع الاجتماعي. علاوة على ذلك، على الحكومات أن تُهيّئ آليات آمنة للتبليغ فيها احترام لسرية المعلومات ومراعاة للنوع الاجتماعي، كما عليها أن تضمن استناد الأجهزة القضائية إلى الوسائل اللازمة لمساعدة المتضررين على الإفصاح عما تعرضوا له والتماس جبر الضرر.

6. تعزيز الشفافية والحصول على المعلومات

على الحكومات أن تقوم ببلورة القوانين المتعلقة بالحصول على المعلومات وأن تحرص على فرضها وتطبيقها على نحو فعال. وعليها أن تحترم معايير البيانات المفتوحة عن طريق النشر المُسبق للمعلومات المتعلقة بالميزانيات ومكاسب المسؤولين الحكوميين وطُرق الحصول على الخدمات الحكومية. وبنشر هذه المعلومات للعلن يُمكن للحكومات أن تتصدى للأخبار الكاذبة وتدعم استناد الصحافة إلى الوقائع.

7. تطبيق القوانين والالتزامات

على الحكومات أن تُقدم تقارير علنية بشأن تطبيقها للالتزامات المتعلقة بمكافحة الفساد، بما في ذلك ما ورد في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وعلى الحكومات أيضا أن تعتمد أُطر عمل تمتثل للمعايير الدولية وأن تُطبقها على مستوى الهيئات المستقلة لمكافحة الفساد وحماية كاشفي الفساد وتضارب المصالح وغيرها.

مصدر الصورة: iStock.com / mariusz_prusaczyk

ما رأي المواطنين بشأن الفساد؟

سألنا المواطنين عن رأيهم بشأن حالة الفساد في بلدهم: إلى أي مدى ينتشر الفساد وإن كان في تزايد أو تراجع وإن كانت حكوماتهم تقوم بما يكفي للسيطرة على الفساد. وفيما يلي النتائج التي توصلنا إليها.

الفساد يتفاقم حسب البلدان

نسبة الأشخاص الذين يرون أن الفساد قد تفاقم خلال الـ12 شهرا الماضية[1]

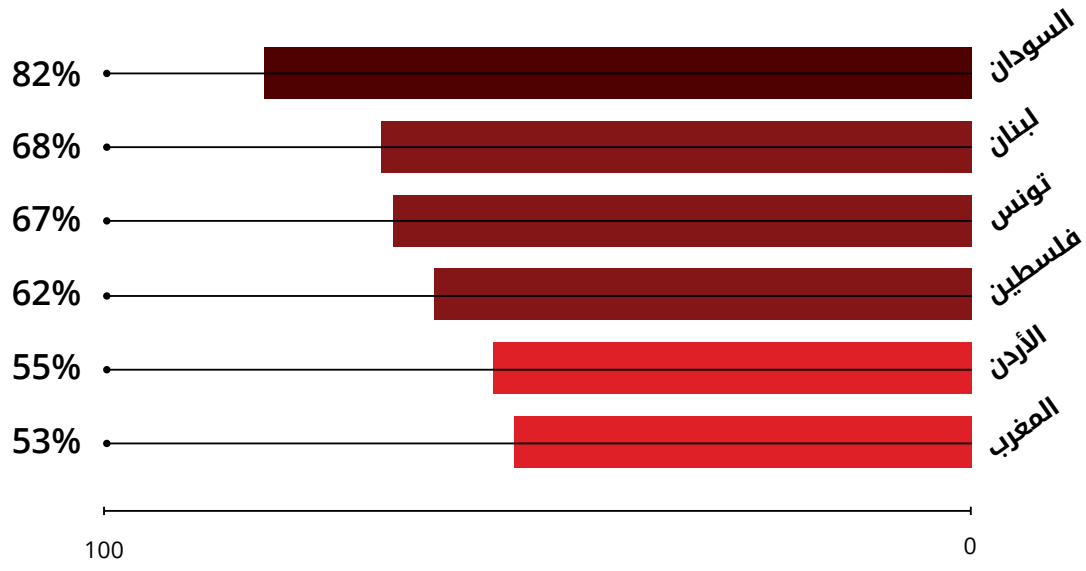

الفساد في ارتفاع

يرى معظم المواطنين في مختلف البلدان التي شملها استطلاع الرأي أن الفساد تفاقم في بلدهم خلال الـ 12 شهرا الماضية (65 في المائة)، في حين يرى عدد أقل بكثير أن الفساد في تراجع (16 في المائة).

ويرى عدد هائل من المواطنين في السودان (82 في المائة) أن الفساد قد تزايد، وهي النسبة الأعلى في المنطقة، ويليه لبنان (68 في المائة) وتونس (67 في المائة). وعلى الرغم مما رأيناه من فقدان السياسيين والمسؤولين المتورطين في الفساد لمناصبهم وإدانتهم بتهم الفساد، إلا أن المنظومة التي تُشجع على الفساد بقيت على حالها.

وللأسف لم يكشف الاستطلاع عن أي بلد يرى فيه مُعظم المواطنين أن الفساد في تراجع.

65%

يرون أن **الفساد قد تفاقم** خلال الـ12 شهرا الماضية

12%

يرون أن **الفساد قد تراجع**

19%

يرون أن الفساد قد **بقي على حاله**

دولة تحت المجهر: السودان

أُجري استطلاع الرأي في إطار مقياس الفساد العالمي في السودان قبل شهر نيسان/أبريل 2019، حين أطاح الجيش بالرئيس عمر البشير. ومنذ ذلك الوقت، وُجهت اتهامات بالفساد إلى البشير بعد أن عُثر على 113 مليون دولار أمريكي يبدو أنها كانت في مقر إقامته إثر الإطاحة به.[2]

وأُسندت لمجلس السيادة الجديد في السودان، الذي يقود الحكومة الانتقالية، مهمة مكافحة الفساد وإنصاف ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والفساد. وفي أكتوبر 2019، عين المجلس أول امرأة رئيسة للقضاء في السودان لتترأس الجهاز القضائي للبلاد، وهذه سابقة أيضا في تاريخ العالم العربي ككل.

ومع انطلاق الفترة الانتقالية التي ستدوم ثلاث سنوات لإرساء المؤسسات الديمقراطية في السودان، على المجلس أن يعمل على إطار شامل لمكافحة الفساد وأن يضع تدابير وقائية امتثالا لما تنص عليه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

الحُكومات مُقصّرة

سألنا المشاركين في الاستطلاع أيضا عن تقييمهم لجهود حكوماتهم في مجال مكافحة الفساد.

وكشفت النتائج عن استياء واضح إزاء الإجراءات المتخذة إلى حد الآن. حيث يرى معظم المواطنين (66 في المائة) أن أداء حكومتهم ضعيف في مجال التصدي لمخاطر الفساد. ولكن الاستياء بلغ ذروته في بعض البلدان.

حيث يرى 87 في المائة من المواطنين اللبنانيين أن حكومتهم عاجزة عن مكافحة الفساد، ويليهم السودانيون (80 في المائة) والمغربيون (74 في المائة) والتونسيون (64 في المائة) والفلسطينيون (51 في المائة).

وفي المقابل، يرى 55 في المائة من المواطنين في الأردن أن حكومتهم تبلي بلاء حسنا.

66%

يرون أن أداء **حكومتهم ضعيف في مجال** مكافحة الفساد

28%

يرون أن أداء **حكومتهم جيد**

أداء الحكومة، حسب البلدان

نسبة* الأشخاص الذين يرون أن أداء حكومتهم سيئ أو جيد في مكافحة الفساد[3]

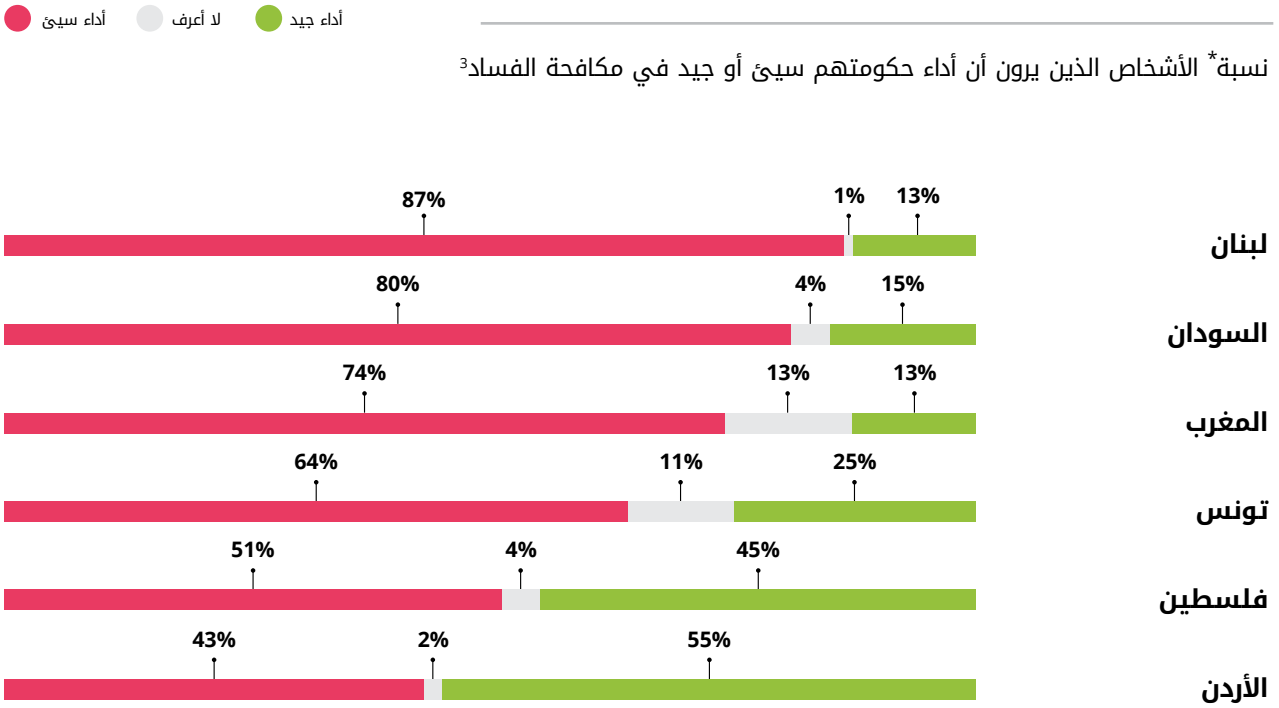

*النسب تضاف إلى 99 في المائة أو 101 في المائة بسبب التقريب

مصدر الصورة: iStock.com / Karim Mostafa

دولة تحت المجهر: الأردن

يرى 86 في المائة من الأردنيين أن الفساد يُشكل معضلة كبرى، ويواجه الأردن في الأثناء عدة تحديات. فعلى الرغم من التنقيحات والتعديلات الهامة التي أُدخلت على دستور الأردن وقوانينه وإجراءاته إثر الربيع العربي سنة 2011، إلا أن العقبات لا تزال قائمة ما يحول دون إحراز المزيد من التقدم.

وعلى امتداد السنتين الماضيتين، قامت الحكومة بتعديل قوانين مكافحة الفساد لتعزيز الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد،[4] وتشديد الرقابة للحد من عمليات الكسب غير المشروع[5] وتقنين عمليات الشراء الحكومية.[6] ولكن إساءة استخدام قانون الجرائم الإلكترونية[7] أدت إلى تقييد حرية التعبير وقدرة منظمات المجتمع المدني والإعلام والمواطنين على تعزيز المساءلة المجتمعية. كما أن ضعف قوانين الحصول على المعلومات أدى إلى تقويض جهود هذه الأطراف الساعية إلى التبليغ عن الفساد والتنديد به.

وتُعتبر الواسطة من أكبر تحديات الفساد في الأردن. ففي حين كشف مقياس الفساد العالمي عن معدلات منخفضة عموما على مستوى الارتشاء في البلاد (4 في المائة)، ترتفع معدلات الواسطة بشكل كبير (25 في المائة). وينطبق ذلك بشكل خاص على المستشفيات، حيث أشار 1 في المائة فقط من الأردنيين إلى دفعهم لرشوة لقاء الحصول على خدمات الرعاية الصحية، في حين أشار 20 في المائة منهم إلى استعانتهم بالواسطة لتلقي العلاج الطبي الذي يحتاجونه.

وعلى الحكومة والمجتمع المدني أن يُكثفوا جهودهم لتوعية المواطنين بأن الواسطة هي شكل من أشكال الفساد، على غرار أشكال الفساد الأخرى، ولتعزيز الآليات المعمول بها لمكافحة هذه الظاهرة. وعلى الرغم من أن الواسطة تحظى بقبول المجتمع في الأردن، فإنها تُهدد بشكل كبير حقوق الإنسان الأساسية وسيادة القانون لكونها تحرم من لا يمتلكون علاقات شخصية من الحصول على الخدمات الأساسية من المصالح الحكومية. وعلى الحكومة أن تُحدد الآليات المناسبة لرصد حالات استخدام الواسطة وفرض التدابير الرادعة لاستخدامها.

نواب البرلمان والموظفون الحكوميون الأكثر فسادا

سألنا المواطنين عن رأيهم في مستوى الفساد في مختلف المؤسسات في بلدهم. ويرى 44% من المستجوبين أن معظم النواب والموظفين الحكوميين أو كلهم متورطون في الفساد.

وفي فلسطين، يرى تقريبا مواطن من بين كل مواطنين اثنين أن معظم النواب أو كلهم متورطون في الفساد.

وفي لبنان ، يرى معظم المواطنين (68 في المائة) أن معظم الموظفين الحكوميين أو كلهم متورطون في الفساد.

الفساد حسب المؤسسات

نسبة الأشخاص الذين يرون أن معظم الأشخاص أو كلهم في هذه الفئات أو المؤسسات متورطون في الفساد[9,8]

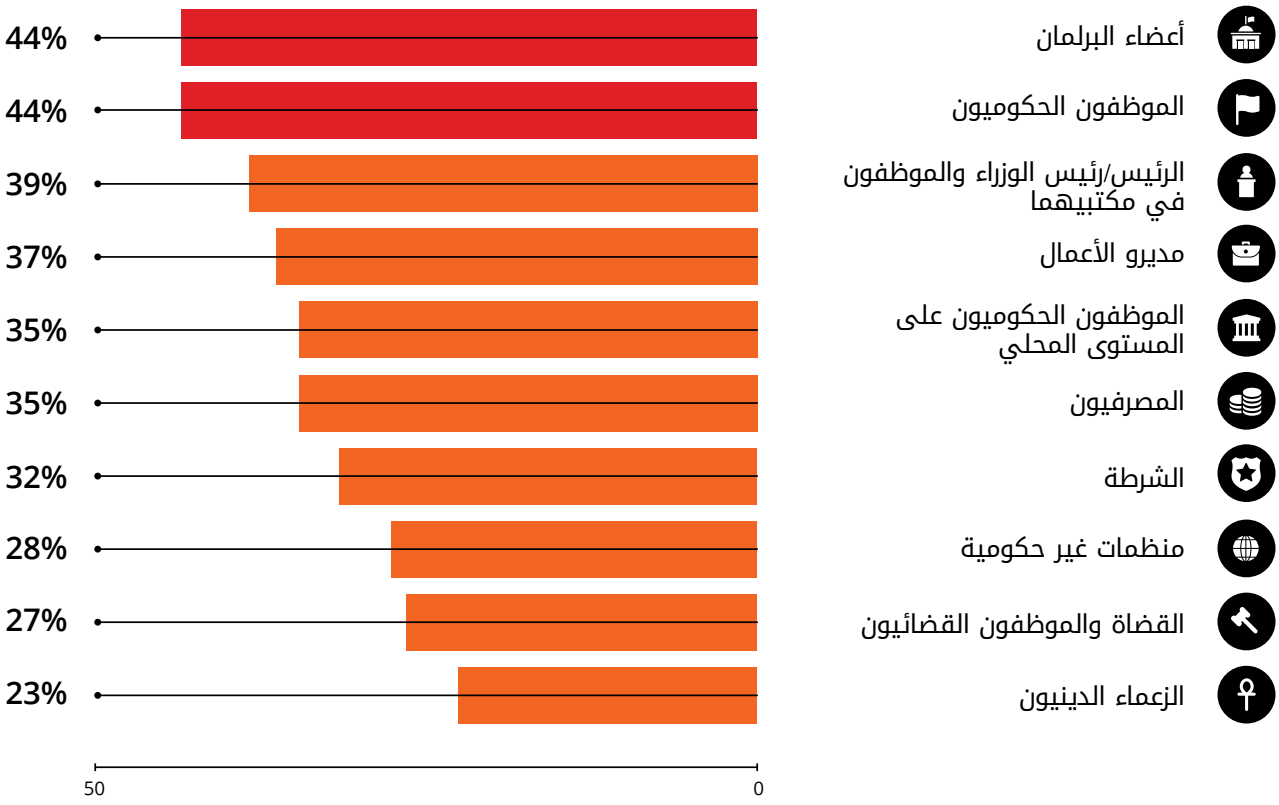

تدني درجة الرضا عن مستوى الديمقراطية

حين سُئل المواطنون المستجوبون عن مدى رضاهم عن مستوى الديمقراطية في بلدهم، قال 52 في المائة منهم إنهم غير راضين عنها.[10]

وفي لبنان، يشعر 65 في المائة من المشاركين في الاستطلاع بعدم الرضا عن مسار الديمقراطية في بلدهم ويليه السودان (60 في المائة) وفلسطين (56 في المائة) وتونس (51 في المائة).

وعلى الرغم من شعور 47 في المائة من المواطنين في المغرب عن عدم الرضا عن مستوى الديمقراطية في بلدهم إلا أن 39 في المائة قد أعربوا عن رضاهم.

والأردن هو البلد الوحيد الذي سجل فيه الاستطلاع أغلبية هامة من المواطنين الراضين عن تطبيق الديمقراطية في بلدهم (65 في المائة).

52%

لا يشعرون بالرضا عن تطبيق الديمقراطية في بلدهم

دولة تحت المجهر: المغرب

تسبب غياب الإرادة السياسية وضعف المساءلة وتدني مستوى الحوكمة في المغرب إلى تفشي الفساد الممنهج. وفي مطلع هذه السنة، رد المواطنون على ذلك باحتجاجات امتدت على نطاق واسع.

وكشف التعامل مع قضايا الفساد فجوة بين الوعود التي يقطعها القادة وعملهم على أرض الواقع. ووفقا لنتائج مقياس الفساد العالمي يرى مواطن مغربي من بين أربعة مواطنين أن معظم القضاة وموظفي القضاء والشرطة أو كلهم متورطون في الفساد.

وباعتبار العدد الكبير للقضايا التي تتجاهلها السلطات وبعض الإجراءات القضائية التي طالت بسبب غياب الحماس في صفوف النواب العامين،[12,11] لا غرابة في أن ترى أغلبية ساحقة من المواطنين (74 في المائة) أن الحكومة لا تبذل جهدا كافيا للتصدي للفساد وفي أن يعرب 47 في المائة منهم عن عدم رضاهم عن مستوى الديمقراطية في بلدهم.

وكمثال على تأخير إقامة العدل قضية كازينو السعدي، حيث يُزعم أن أحد موظفي الحكومة المحلية قد تلقى رشوة مقابل بيع أرض على ملك البلدية بثمن زهيد لفائدة جهة تجارية. وسنة 2015، وبعد محاكمة شارك فيها الفرع الوطني للشفافية الدولية في المغرب كطرف مدني، حُكم على الموظف بخمس سنوات سجنا.[13] ولكن لم يقع البت في الاستئناف بعد وتعين الرجوع إلى نقطة الانطلاق بعد أن استبدل القضاة الذين كانوا يشرفون على الاستئناف.[14]

وحين ينخر الفساد في الركائز الأساسية التي تقوم عليها الديمقراطية، بما في ذلك الجهاز القضائي، فإن ذلك يؤدي إلى حلقة مفرغة، حيث يتسبب الفساد في إضعاف المؤسسات الديمقراطية وفي المقابل تصبح هذه المؤسسات بدورها غير قادرة على السيطرة على الفساد.

مشكلة الفساد الحكومي

سألنا المواطنين في الأردن ولبنان وفلسطين أيضا عما إذا كان الفساد الحكومي يمثل مشكلة في بلدهم. وترى الأغلبية الساحقة منهم (83 في المائة) أن الفساد الحكومي يمثل مشكلة كبرى بالفعل.

ويرى 16 في المائة فقط أن الفساد لا يمثل مشكلة أو مجرد مشكلة صغيرة.

وفي لبنان (89 في المائة) والأردن (86 في المائة) وفلسطين (75 في المائة) ترى نسبة كبيرة من المواطنين أن الفساد الحكومي يمثل مشكلة كبرى.

83%

يرون أن **الفساد الحكومي** يمثل مشكلة كبرى

16%

يرون أن **الفساد الحكومي** لا يمثل أي مشكلة أو يمثل مشكلة صغيرة

الفساد الحكومي حسب البلدان

نسبة الأشخاص الذين يرون في الفساد الحكومي مشكلة كبرى[15]

89%

لبنان

86%

الأردن

75%

فلسطين

تدني مستوى الثقة في الحكومة

يساهم الفساد في تراجع ثقة المواطنين في الحكومة. وأظهرت النتائج أن مستوى الثقة في الحكومة متدن للغاية في لبنان وفلسطين.[16]

ففي لبنان، يشعر أغلبية المواطنين بانعدام الثقة أو ببعض الثقة في الحكومة (80 في المائة) وفي المحاكم (72 في المائة) وفي الشرطة (59 في المائة).

أما في فلسطين فيشعر 51 في المائة من المواطنين بانعدام الثقة أو ببعض الثقة في الحكومة. في حين يثق 52 في المائة بالمحاكم ويثق 59 في المائة بالشرطة.

وفي الأردن تحظى الحكومة والشرطة والمحاكم بمستوى عال نسبيا من ثقة المواطنين، حيث يثق 60 في المائة منهم بالحكومة و70 في المائة بالمحاكم و87 في المائة بالشرطة.

في **لبنان**

80%

يثقون قليلا أو لا **يثقون أبدا** بحكومتهم

في **فلسطين**

51%

يثقون قليلا أو لا **يثقون أبدا** بحكومتهم

في **الأردن**

60%

يثقون بحكومتهم

هيئات مكافحة الفساد

سألنا المواطنين في الأردن وفلسطين عما إذا كانوا على دراية بهيئات مكافحة الفساد في بلدانهم وإن كانوا يرون أن أداء هذه المؤسسات جيد في مكافحة الفساد.

وأفادت الأغلبية الساحقة للمواطنين في فلسطين (78 في المائة) والأردن (66 في المائة) بأنهم إما لم يسمعوا أبدا عن هيئة لمكافحة الفساد تابعة لدولتهم أو أنهم لا يعرفون عنها الكثير أو لا يعرفون شيئا عنها.[17]

وضمن العدد الصغير من الأشخاص الذين يعرفون الهيئة يرى 44 في المائة منهم في الأردن و45 في المائة منهم في فلسطين أن أداء الهيئة أداء جيد.[18]

في **الأردن وفلسطين**

72%

لا يعرفون هيئة مكافحة الفساد في بلدهم أو ماهية نشاطها

كيف يؤثر الفساد على المواطنين؟

سألنا المواطنين عن تجربتهم مع الرشوة لقاء الحصول على خدمات أساسية مثل الخدمات الصحية والتعليمية لكي نفهم بشكل أفضل كيف يؤثر الفساد على الحياة اليومية للمواطنين. وتوصلنا إلى أن التجارب تتنوع، فبعض المصالح الحكومية التي تقدم خدمات تكون أفضل من غيرها حين يتعلق الأمر بالسيطرة على الفساد.

معدلات الرشوة حسب البلدان

نسبة متلقي خدمات المصالح الحكومية الذين دفعوا رشوة خلال الـ12 شهرا الماضية[19]

4%

الأردن

17%

فلسطين

41%

لبنان

24%

السودان

31%

المغرب

18%

تونس

شخص واحد من بين خمسة أشخاص يدفع رشوة لقاء خدمة عامة

سألنا مواطنين من ست دُول عما إذا كان قد سبق لهم التعامل مع ست مصالح حكومية تقدم خدمات أساسية في بلدهم خلال الأشهر الـ12 الماضية: الشرطة، المحاكم، الرعاية الصحية، المدارس، الجهات التي تُسند وثائق الهوية، والمرافق العامة. ثم سألناهم إن كانوا قد دفعوا رشوة أو قدموا هدية أو خدمة لقاء الحصول على هذه الخدمات العامة التي يحتاجونها.

وتوصلنا إلى أن 78 في المائة من كل المشاركين في الاستطلاع تعاملوا مع ما لا يقل عن مصلحة حكومية واحدة خلال الـ12 شهرا الماضية. ومن بين هؤلاء، دفع أكثر من شخص واحد على كل خمسة أشخاص (22 في المائة) رشوة للحصول على خدمات أساسية، مثل الرعاية الصحية أو التعليم.

وفي الدول الست التي شملها الاستطلاع، تُعادل هذه النسبة أكثر من 11 مليون شخص قد دفع رشوة خلال العام المنقضي.[20]

وسُجلت أعلى معدلات الرشوة في لبنان (41 في المائة) وتليها المغرب (31 في المائة) والسودان (24 في المائة).

وسُجلت أدنى معدلات الرشوة في الأردن (4 في المائة) وتليها فلسطين (17 في المائة) والسودان (18 في المائة). ولكن حتى في هذه البلدان بوسع الحكومات أن تبذل جهدا أكبر لوضع حد للرشوة في مصالح الخدمات الحكومية.

أكثر من **شخص واحد من بين 5 أشخاص** تلقوا خدمات من المصالح الحكومية خلال الـ12 شهرا الماضية دفع رشوة.

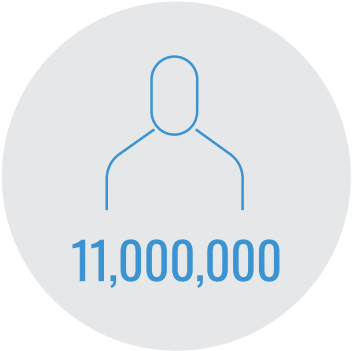

تعادل هذه النسبة **11 مليون** شخص في هذه الدول الست.

الشرطة تستأثر بأعلى معدلات الرشوة

أظهرت النتائج أن أعلى معدلات الرشوة قد سُجلت في جهاز الشرطة (22 في المائة) وهي المصالح الحكومية التي يكون فيها احتمال طلب أو تلقي رشوة في أعلى مستوياته.

ونجد أدنى معدلات الرشوة في المدارس، على الرغم من 10 في المائة من المواطنين الذين تعاملوا مع المدارس الحكومية خلال الأشهر الـ12 الماضية قد دفعوا رشوة.

معدلات الرشوة حسب الخدمة

نسبة الأشخاص الذين تلقوا خدمات المصالح الحكومية ودفعوا رشوة خلال الـ12 شهرا الماضية[21]

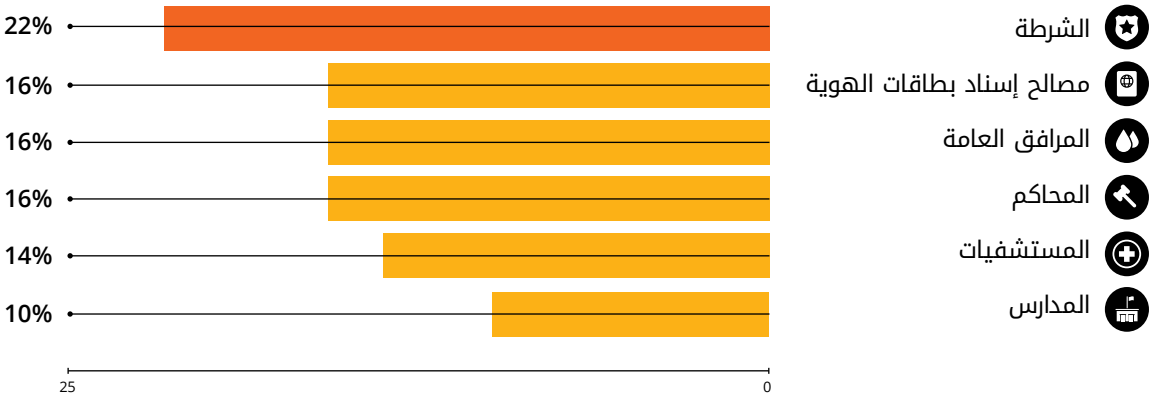

الشرطة تحت المجهر

نسبة الأشخاص الذين تعاملوا مع الشرطة خلال الأشهر الـ12 الماضية ودفعوا رشوة[22]

22%

36% لبنان	**33%** السودان	**31%** المغرب
17% تونس	**11%** فلسطين	**2%** الأردن

في **الأردن ولبنان وفلسطين:**

أكثر من ثلث المواطنين يستعينون بالعلاقات الشخصية - الواسطة

على الرغم من انخفاض معدلات الرشوة في دول مثل الأردن وفلسطين، غالبا ما يلجأ المواطنين إلى وسائل أخرى بما في ذلك الواسطة، أو بعبارة أخرى استخدام العلاقات الشخصية، للحصول على الخدمات العامة التي يحتاجون إليها.

وهذه هي المرة الأولى التي نسأل فيها المواطنين ليس فقط عن تجربتهم مع الرشوة بل أيضا عن مدى انتشار الواسطة للحصول على خدمات عامة في الأردن ولبنان وفلسطين.

وكشفت النتائج عن أن أكثر من شخص من بين ثلاثة أشخاص (38 في المائة) قد حصلوا على الخدمات التي يحتاجونها من المصالح الحكومية باستخدام الواسطة. وسُجلت أعلى معدلات الواسطة في لبنان بنسبة 54 في المائة وتليها فلسطين بنسبة 39 في المائة والأردن بنسبة 25 في المائة.

وقام شخصان من بين خمسة أشخاص حصلوا على خدمات عامة بالاستعانة بالواسطة أو دفع رشوة. ولجأ ما يقارب نصف الأشخاص الذين استعانوا بالواسطة إلى دفع رشوة أيضا.

أكثر من شخص **واحد من بين 3** أشخاص استعان بالواسطة خلال الأشهر الـ12 الماضية لتلقي خدمة عامة.

تعادل هذه النسبة ما يقارب **3.6 مليون شخص.**[23]

3,600,000

معدلات الواسطة حسب الخدمة

نسبة الأشخاص الذين تلقوا خدمات من مصالح حكومية واضطروا للاستعانة بالواسطة خلال الأشهر الـ12 الماضية[24]

أعلى درجات الواسطة في المرافق العامة والمحاكم

يرتفع احتمال استعانة المواطنين بعلاقاتهم الشخصية إلى أعلى مستوياته في المحاكم والمرافق العامة مثل مرافق الماء والكهرباء.

وفي الأردن ولبنان وفلسطين، استعان بالواسطة شخص من بين ثلاثة أشخاص استخدموا المرافق العامة وخدمات المحاكم للحصول على الخدمات التي يحتاجون إليها.

ويصل هذا المعدل إلى أعلى مستوياته على الإطلاق في لبنان، حيث أفاد 65 في المائة من المواطنين الذين تعاملوا مع المحاكم بأنهم استخدموا علاقاتهم الشخصية.

وفي الدول الست التي شملها الاستطلاع، أفاد 10 في المائة فقط من الأشخاص بأنهم دفعوا رشوة في المدارس. واستخدم 24 في المائة من المواطنين الواسطة للحصول على التعليم الذي يرغبون فيه في الأردن ولبنان وفلسطين.

وفي نفس السياق، دفع 14 في المائة من المواطنين المستجوبين رشوة إلى المستشفيات في الدول الست المشمولة بالاستطلاع. واستخدم 29 في المائة من المواطنين الواسطة للحصول على الرعاية الصحية التي يحتاجون إليها في الأردن ولبنان وفلسطين.

المحاكم والمرافق العامة تحت المجهر

نسبة الأشخاص الذين تعاملوا مع المحاكم والمرافق العامة خلال الأشهر الـ12 الماضية واستعانوا بالواسطة للحصول على الخدمات[25]

المرافق العامة

51% لبنان

21% الأردن

21% فلسطين

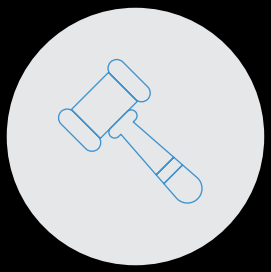

المحاكم

65% لبنان

29% فلسطين

16% الأردن

لماذا يدفع المواطنون رشوة أو يستعينون بالواسطة؟

يدفع بعض الناس رشوة للحصول على الخدمة في أسرع وقت (29 في المائة) أو للتعبير عن امتنانهم إزاء الخدمة التي تلقوها (13 في المائة). ومن الجدير بالذكر أن 21 في المائة فقط من دافعي الرشوة أفادوا بأنهم فعلوا ذلك بعد أن طُلب منهم، في حين قال 31 في المائة منهم إنه على الرغم من أنّهم لم يتلقوا طلبا بصريح العبارة بدفع رشوة ، إلا أنهم كانوا يعلمون أن دفع مبلغ بشكل غير رسمي هو المُمارسة المعمول بها عادة.

وعلى غرار الرشوة، يستعين المواطنون بالواسطة لعدة أسباب. أفاد مُعظم المواطنين (53 في المائة) الذين يستخدمون الواسطة بأن الخدمة لم تكن لتُسند لهم إن لم يتصرفوا على هذا النحو. ولكن 43 في المائة من المواطنين الذين استعانوا بالرشوة يقولون أيضا إنهم قاموا بذلك للحصول على خدمات أفضل من تلك التي تُقدم عادة.

دوافع الرشوة والواسطة

نسبة الأشخاص الذين دفعوا رشوة، حسب الدوافع[26]

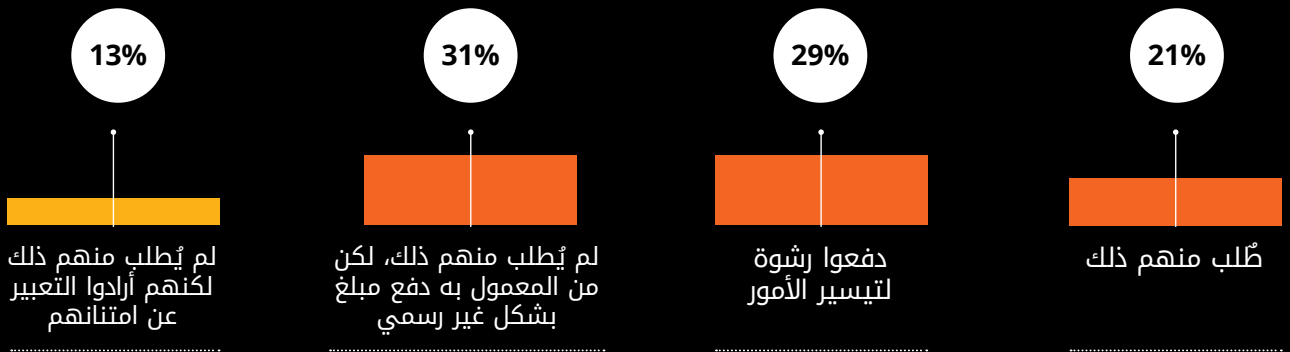

أعلى نسبة:

32% فلسطين

أعلى نسبة:

47% الأردن

أعلى نسبة:

39% لبنان

أعلى نسبة:

17% فلسطين

دوافع الاستعانة بالواسطة

نسبة الأشخاص الذين استعانوا بالواسطة، حسب الدوافع[27]

أعلى نسبة:

58% فلسطين

أعلى نسبة:

49% الأردن

الرشوة الجنسية

للمرة الأولى يسلط مقياس الفساد العالمي - الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الضوء على البيانات المتعلقة بالرشوة الجنسية، وهو من أهم أشكال الفساد القائم على النوع الاجتماعي.[28]

حين يقع استخدام الجنس بدل العملة النقدية في عمليات الارتشاء، يكون ذلك قائما على تحيز مبني على النوع الاجتماعي يطال المرأة بشكل خاص.[29] إذ يقع إرغام بعض النساء على تقديم خدمات جنسية للحصول على خدمات من مصالح حكومية، ويشمل ذلك الرعاية الصحية والتعليم.

و أظهرت نتائجنا أن شخصا من بين خمسةأشخاص في الأردن ولبنان وفلسطين قد تعرض للرشوة الجنسية أو يعرف شخصا تعرض له.

وسُجلت أعلى معدلات الرشوة الجنسية في لبنان، حيث تعرض 23 في المائة من الأشخاص المستجوبين للرشوة الجنسية أو يعرفون شخصا تعرض له، وتليه فلسطين بنسبة 21 في المائة والأردن بنسبة 13 في المائة.

ويرى 47 في المائة من المستجوبين أن الرشوة الجنسية يحصل على الأقل من حين إلى آخر.[30] وبالتعمق في تحليل النتائج نجد أن المرأة هي الأكثر ميلا للنظر إلى أن الرشوة الجنسية يحصل على نحو متكرر.[31]

1 من بين 5

أشخاص **يتعرضون للرشوة الجنسية** أو يعرفون شخصا تعرض له[32]

47%

من الأشخاص يرون أن الرشوة الجنسية يحدث من حين إلى آخر على الأقل

دولة تحت المجهر: فلسطين

فيما يتعلق بقياس تأثير الفساد على المرأة في فلسطين، تبين أنه من الصعب أحيانا الحصول على أدلة ملموسة.

وعلى الرغم من أن نتائج مقياس الفساد العالمي تشير إلى أن 21 في المائة من الأشخاص في فلسطين يتعرضون للرشوة الجنسية أو يعرفون شخصا تعرض له، فإنه غالبا ما يكون هناك نقص في التبليغ فعليا عن حالات الرشوة الجنسية.

وقد يعود ذلك إلى أن المجتمعات المحلية الفلسطينية تنزع إلى إلقاء اللوم على الضحية لأن الأمور الجنسية تُعد فيها من المواضيع المحظورة.[33] ونتيجة لذلك، تتردد عدة نساء كثيرا قبل التوجه للتبليغ عن هذه الحالات.

وفقا للفرع الوطني لمنظمة الشفافية الدولية في فلسطين، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، يتصل عدد من النساء سنويا بمركز المناصرة والمشورة القانونية في المنظمة لتقديم شكاوى تتعلقبالرشوة الجنسية في أماكن العمل الحكومية، حيث يسيء موظفون حكوميون استخدام سلطتهم للحصول على خدمات جنسية من مرؤوسيهم في العمل. ولكن حين يُطلب منهن التقدم بشكوى رسمية تُوثق فيها هذه الحالات، تُجيب معظم النساء بالرفض.

ودعت منظمات المجتمع المدني في فلسطين إلى إدراج الرشوة الجنسية كشكل من أشكال الفساد المخالفة للقانون.[34] ولكن لا تزال البلاد تفتقر لإطار قانوني متماسك ومُتّسق لتجريم الرشوة الجنسية والتحرش الجنسي في القطاع العام. كما لا يقر الإطار القانوني بأشكال الفساد التي تتعرض لها النساء تحديدا ولا ينص على التصدي لها.

معدلات الرشوة الجنسية حسب البلدان

نسبة المواطنين الذين تعرضوا للرشوة الجنسية أو يعرفون شخصا تعرض له

23%

لبنان

13%

الأردن

21%

فلسطين

مصدر الصورة: Hossam el-Hamalawy / CC BY-SA 2.0

غياب النزاهة السياسية خاصة خلال فترة الانتخابات

غالبا ما يتصرف القادة السياسيون وفقا لمصالحهم الخاصة على حساب المواطنين الذين يُفترض أن يعملوا لصالحهم. ولتهيئة المناخ المناسب للحد من الفساد، يتعين علينا أن نضمن تحلي قادتنا بدرجة أكبر من النزاهة.

والمقصود بالنزاهة السياسية هو أن يتصرف الأشخاص الذين يملكون السلطة السياسية وفقا للمصلحة العامة على المدى الطويل، وتمكين الأشخاص المعنيين بقراراتهم من الحصول على الخدمات على النحو المناسب وعلى قدم المساواة.

وغالبا ما تكمن الأسباب الجذرية للفساد السياسي في التجاوزات الانتخابية، بما في ذلك التمويل غير المعلن عنه للأحزاب السياسية والذي يرد بأساليب ملتوية، وشراء الأصوات ونشر الأخبار الكاذبة أثناء الحملات الانتخابية.

وسألنا المواطنين في الأردن ولبنان وفلسطين عن تجاربهم وآرائهم فيما يتعلق بالنزاهة السياسية.

وأشارت النتائج إلى أن رشوة تُعرض على قرابة مواطن واحد من بين ثلاثة مواطنين مقابل صوته في الانتخابات الوطنية أو الإقليمية أو المحلية. وفي بعض الدول، يُهدد المواطنون أيضا بالانتقام إذا لم يُصوتوا على النحو المطلوب منهم.[35]

وسُجلت أعلى معدلات شراء الأصوات في لبنان. عُرضت رشوة على قرابة شخص من بين كل شخصين (47 في المائة) مقابل إدلائه بصوته، في حين تلقى أكثر من شخص واحد من بين أربعة أشخاص (28 في المائة) تهديدات إذا لم يلتزموا بذلك.

ويُمكن أن تتعرض نزاهة الانتخابات أيضا للخطر بسبب انتشار الأخبار الكاذبة. إذ يرى 52 في المائة من المواطنين أن الأخبار الكاذبة غالبا ما تنتشر في فترة الانتخابات، في حين يرى 8 في المائة فقط أن ذلك لا يحدث أبدا.[36]

ويرى 59 من المواطنين في الأردن أن الأخبار الكاذبة تنتشر غالبا للتأثير على نتائج الانتخابات، ويحمل العديدون في لبنان وفلسطين نفس الرأي (58 في المائة و39 في المائة تباعا).

قرابة
1 من بين 3
أشخاص قد عُرضت عليه رشوة مقابل الإدلاء بصوته

52%
يرون أن الأخبار الكاذبة **تنتشر خلال فترة** الانتخابات[37]

دولة تحت المجهر: لبنان

تُشكل العلاقة التفاعلية بين المال والسلطة في لبنان تحديا سائدا يحول دون الحد من الفساد وذلك خاصة خلال فترة الانتخابات.

وبصرف النظر عن الحزب السياسي، يُمكن للمال أن يؤثر على الأصوات بشكل مباشر أو غير مباشر. وخلال الانتخابات البرلمانية والبلدية التي أُجريت سنتي 2009 و2018، لاحظت الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية – لا فساد، وهي الفرع الوطني لمنظمة الشفافية الدولية في لبنان، بعض المشاكل الهامة التي تسببت فيها الثغرات التي تشوب القانون الانتخابي في البلاد.[38]

فعلى سبيل المثال ارتفعت الحوافز لشراء الأصوات بسبب الغموض القانوني الذي يغلب على تعريف شراء الأصوات وبسبب رفع سقف الإنفاق الانتخابي بموجب قانون سُنّ مؤخرا. وفي الفترة السابقة لانتخابات 2018، قامت الأحزاب السياسية بتوجيه بعض المؤسسات الحكومية لتوظيف ما يقارب 4,500[39] شخص بشكل غير قانوني، وهناك مزاعم أنهم استخدموا إسناد الوظائف والمنح الدراسية والمساعدات الطبية والمساعدات العينية لشراء أصوات هؤلاء الموظفين وأصوات أفراد أُسرهم. وتوصل المقياس العالمي للفساد إلى أن قرابة شخص من بين كل شخصين من المستجوبين في لبنان قد عُرضت عليه رشوة مقابل صوته وشخص من بين أربعة أشخاص تلقى تهديدا بالانتقام إذا لم يُصوت على نحو مُعين.

وللأسف، لا تحظى هيئة الإشراف على الانتخابات، وهي الهيئة الحكومية المُكلفة بمراقبة الانتخابات وتعزيز النزاهة الانتخابية، بموارد مالية وبشرية كافية للقيام بمهمتها، بما في ذلك الحد من شراء الأصوات.[40]

وأدت التغيرات السياسية في لبنان إلى ظهور مناخ معقد يساهم في الفساد وحماية الفاسدين. ومن التحديات الهامة الأخرى أيضا انتشار التدخل السياسي وغياب المساءلة والشفافية وضعف استقلالية الجهاز القضائي.

معدلات شراء الأصوات حسب البلدان

نسبة الأشخاص الذين عُرضت عليهم رشاو مقابل الإدلاء بأصواتهم[41]

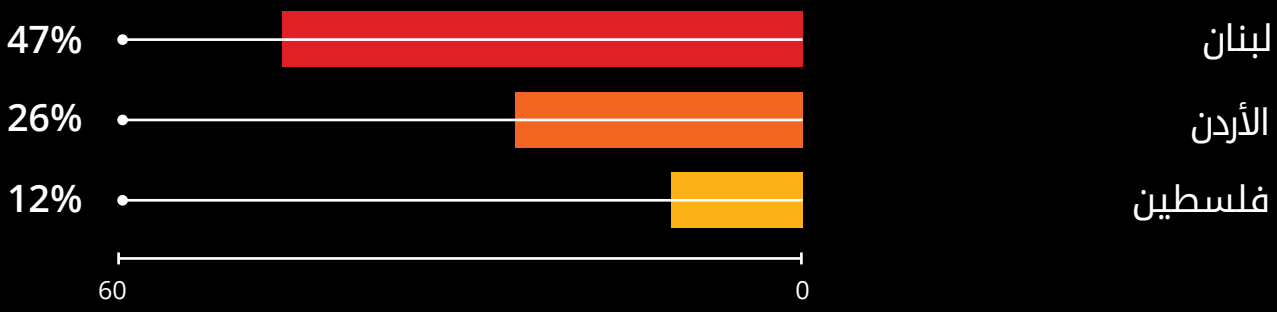

اتخاذ الإجراءات اللازمة

يستوجب الحد من انتشار الفساد عددا من المتطلبات الأساسية: ضمان قدرة المواطنين على التبليغ عن الفساد على نحو آمن، وضمان فرض العقوبات على نحو مُنصف، وتمكين المنظمات غير الحكومية من العمل بكل خرية وتمكين المواطنين من مُحاسبة الحكومات.

وتوصل الاستطلاع إلى أنه على الرغم من وجود عدة عراقيل تُعطّل جهود مكافحة الفساد في المنطقة، إلا أن العديد من الناس مستعدون لاتخاذ الإجراءات اللازمة ويتحلون بالإرادة اللازمة للقيام بذلك.

المواطنون العاديون قادرون على التأثير على مكافحة الفساد

نسبة الأشخاص الموافقين[42]

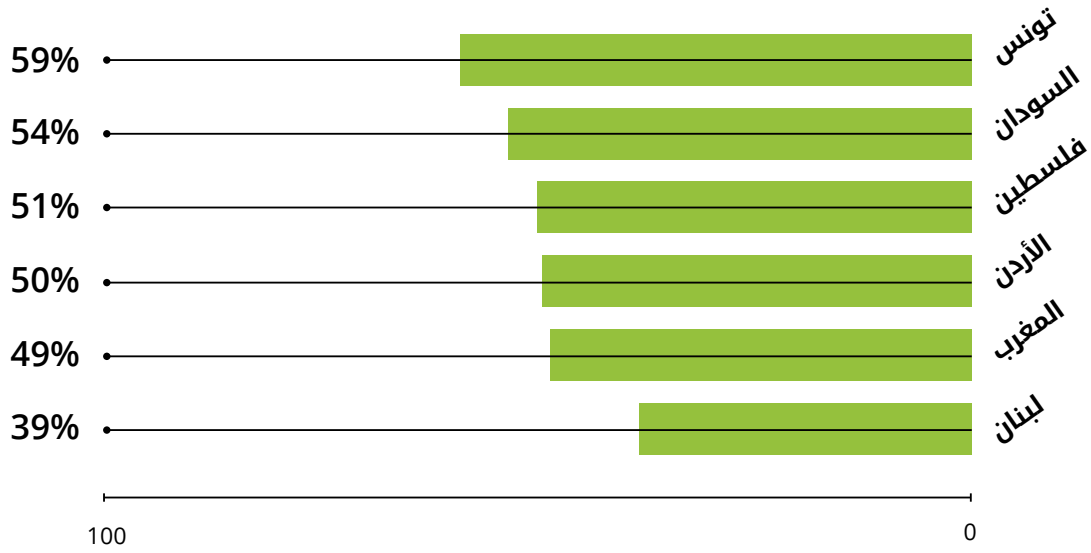

المواطنون قادرون على المساعدة على التصدي للفساد

يرى 50 في المائة من المواطنين أن هناك أملا وأن الأشخاص العاديين قادرون على إحداث الفرق في مجال مكافحة الفساد. وينطبق ذلك خاصة على تونس والسودان حيث يرى 59 في المائة و54 في المائة تباعا أن لكلمتهم قيمة.

50%

يرون أن الأشخاص **العاديين قادرون على** إحداث الفرق في مجال مكافحة الفساد

37%

يرون أن الأشخاص **العاديين غير قادرين على** إحداث الفرق في مجال مكافحة الفساد

دولة تحت المجهر: تونس

بهدف مساعدة المواطنين على أن يكتسبوا المقومات اللازمة للتأثير على مسار مكافحة الفساد يقوم المجتمع المدني في شهر ديسمبر من كل سنة بإحياء فعالية "شهر ضد الفساد" تُنظمها منظمة أنا يقظ، وهي الفرع الوطني لمنظمة الشفافية الدولية في تونس، إلى جانب عدد من شركائها الآخرين. ويشمل البرنامج أنشطة تهدف إلى نشر الوعي بالفساد في تونس والتركيز بشكل خاص على إشراك الشباب الذين يمثلون مفتاح المعركة ضد الفساد.

وسنة 2018، قام ناد شبابي بمناسبة اليوم العالمي ضد الفساد في 9 كانون الأول/ديسمبر بإنتاج سلسلة من الومضات على وسائل التواصل الاجتماعي[43] لتوعية المواطنين بمكامن الفساد التي تبعث على القلق في الحكومة والشرطة والمنظومة القضائية. وإلى جانب إشراك الطلبة والشباب، تقوم فعالية "شهر ضد الفساد" أيضا بإشراك الفنانين الكوميديين ومغني الراب لتعزيز جهود مكافحة الفساد.[44] ويعد التبليغ عن حالات الفساد عند ظهورها من بين أفضل الطرق التي تخول المواطنين التأثير على مكافحة الفساد. وفي هذا الصدد، يعتبر دور المبلغين عن الفساد مهمّاً. وتونس هي الوحيدة بين الدول المشمولة بالاستطلاع التي تسمح للمجتمع المدني برفع قضايا تتعلق بالفساد وبالحق في النفاذ إلى المعلومة أمام القضاء ويشمل ذلك القضايا التي تعتمد على المبلغين عن الفساد كمصدر.

وفي سنة 2016 لجأ أحد المبلغين عن الفساد[45] إلى القضاء لإجبار البنك المركزي التونسي على نشر التحقيقات التي قام بها في أعمال مشبوهة لأحد البنوك العمومية. وجرّت هذه القضية سلسلة من التحقيقات الأخرى بما فيها قضية نبيل القروي، وهو أحد أقطاب الإعلام النافذين ومرشح للرئاسة يواجه حاليا تهما بالفساد.[46] ويُعتبر التبليغ عن الفساد أمرا في متناول أي مواطن أيّا كان. وكلما زاد عدد الأشخاص الذين يتصدون للفساد ويكرسون النزاهة والشفافية، كلما حققت جهودنا في المعركة ضد الفساد نجاحا أكبر.

الانتقام وضعف الإجراءات المتخذة للتخلص من أكبر العوائق

على الرغم من أهمية التبليغ عن حالات الفساد في الحد من مستويات الفساد بشكل عام، يرى أكثر من نصف المستجوبين أنهم سيتعرضون للانتقام إذا قاموا بالتبليغ عن الفساد.

ويشعر المواطنون في السودان وتونس بشكل خاص بالقلق إزاء إمكانية الانتقام منهم. حيث يرى 36 في المائة فقط من الأشخاص أنهم قادرون على التبليغ عن الفساد بحرية ومن دون أن يكون لذلك أي تداعيات، في حين يرى 38 في المائة فقط أن التبليغ عن الفساد سيؤدي إلى اتخاذ أي إجراء.[47] وفي هذا الصدد لبنان هو البلد الوحيد الذي يسير عكس التيار حيث يرى أغلب المواطنين (54 في المائة) أنه بإمكانهم التبليغ عن الفساد دون خوف.

58% يرون أنهم **سيتعرضون للانتقام إذا قاموا** بالتبليغ عن الفساد

36% يرون أن **بإمكانهم التبليغ عن الفساد بكل حرية ودون** أن يكون لذلك تداعيات

38% يرون أن التبليغ عن **الفساد سيؤدي إلى اتخاذ** الإجراءات اللازمة[48]

مراكز المناصرة والإرشاد القانوني

توفر الشفافية الدولية من خلال مراكز المناصرة والإرشاد القانوني الدعم والمشورة للمواطنين عند قيامهم بالتبليغ عن حالة فساد. وعلى الحكومات أن تدعم مثل هذه الآليات وتستخدمها لضمان تحقيق السلطات المعنية في الشكاوى على نحو فعال وآمن.

في الأردن ولبنان:

هل يعرف المواطنون حقوقهم؟

تُعتبر المعلومة أداة أساسية لتمكين المواطنين من المطالبة بمساءلة الحكومات ولمكافحة الفساد.

وسألنا المواطنين في الأردن ولبنان عما إذا كانوا ملمين بحقهم في طلب المعلومة من المؤسسات والهيئات الحكومية.

وتبين أن أقل من نصف المواطنين في هذه البلدان (39 في المائة) ملمون بحقهم في طلب المعلومة من المؤسسات والهيئات الحكومية.

واستخدم مواطن من بين خمس مواطنين فقط حقه في طلب الاطلاع على وثائق رسمية من الحكومة خلال الأشهر الـ12 الماضية.

43%
ملمون بحقهم في الحصول على المعلومة[49]

19%
استخدموا حقهم في التقدم بطلب رسمي للحصول على المعلومات[50]

مصدر الصورة: iStock.com / Goran Jakus Photography

الخاتمة

ترسم نتائج هذا الإصدار الأخير من مقياس الفساد العالمي - الشرق الأوسط وشمال إفريقيا صورة معقدة. ويشعر المواطنون بالقلق إزاء الفساد، وفي حين يرى معظمهم أن الفساد يتفاقم، يبقى 50 في المائة منهم متفائلين إزاء دورهم في إحداث التغيير.

وفي الدول الست التي شملها هذا الاستطلاع، دفع شخص واحد من بين خمسة أشخاص رشوة لقاء خدمة عامة، في حين يستعين أكثر من ثلث المواطنين في الأردن ولبنان وفلسطين بالواسطة، أو بعلاقاتهم الشخصية بعبارة أخرى، للحصول على نفس الخدمات. علاوة على ذلك لجأ نصف الأشخاص الذين استعانوا بالواسطة إلى دفع رشوة أيضا.

وتؤدي الرشوة والواسطة إلى إحداث خلل في توزيع الموارد العامة بحيث يستفيد منها القادرون على دفع رشاوى أو على استخدام علاقاتهم الشخصية للحصول على خدمات عامة في شكل خدمة خاصة. وتؤدي هذه الممارسات إلى تعميق أوجه انعدام المساواة في المنطقة. وعلى الحكومات أن تقاضي مرتكبي المخالفات وترسي منظومة تقضي على الواسطة وتُجرّمها.

ويتعين بذل المزيد من الجهد لتعزيز النزاهة السياسية. ويرى المواطنون أن نواب البرلمان والموظفون الحكوميون يمثلون المؤسسات الأكثر فسادا في المنطقة. زد على ذلك، يمثل الفساد السياسي، بما في ذلك مختلف أشكال التجاوزات الانتخابية على غرار شراء الأصوات ونشر الأخبار الكاذبة، تحديا جسيما يُهدد العمليات الديمقراطية في الأردن ولبنان وفلسطين. وعلى الحكومات أن تُكرّس النزاهة الانتخابية لضمان انتخابات عادلة وديمقراطية.

ويتعين الاهتمام بشكل عاجل بالتصدي لأشكال الفساد القائمة على النوع الاجتماعي على غرار الابتزاز الجنسي. وفي الأردن ولبنان وفلسطين، تعرض شخص من بين خمسة أشخاص إلى الابتزاز الجنسي أو يعرف أحدا تعرض له. وعلى الحكومات أن تعتمد قوانين مكافحة فساد وتدابير مساءلة تراعي النوع الاجتماعي. كما يتعين عليها أيضا أن تُتيح آليات للتبليغ عن الفساد تضمن سلامة المبلغ وسرية المعلومات وتراعي النوع الاجتماعي وذلك لتشجيع المتضررين من الفساد على التبليغ عنه والتماس تحقيق العدالة.

وقد آن الأوان ليتحرك القادة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ويبرهنوا على إرادة سياسية حقيقية لمحاربة الفساد. وعلى الدول أن تفي بالتزاماتها إزاء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد كخطوة أولى. كما أن هناك حاجة إلى ضمان قضاء مستقل وقوي وفصل حقيقي بين السلطات لتعزيز جهود مكافحة الفساد.

المنهجية

أُجريت الاستطلاعات باللغة المحلية باستخدام طريقة المقابلة المباشرة في الدول الست. وأُجريت المقابلات عن طريق آلية المقابلة الشخصية بالاستعانة بالكمبيوتر، باستثناء فلسطين، حيث أُجريت الاستطلاعات باستخدام الأوراق والأقلام.

وأجرت Afrobarometer الاستطلاعات في المغرب والسودان وتونس في إطار الجولة السابعة من استطلاعاتها، بالتعاون مع منظمة الشفافية الدولية. واستُخدمت عينة مُجمعة عشوائية قائمة على الاحتمال. ووقع ترتيب العيّنة حسب المنطقة وحسب مستوى الامتداد الحضري. ووقع الاختيار على وحدات العينة الثانوية بشكل عشوائي وتم اختيار المنازل بالتنقل مشيا على نحو عشوائي. وتقوم النتائج على هامش بنسبة +/- 2.8 نقطة مئوية على مستوى 95 في المائة من الثقة.

الترجيح

ما لم يرد خلاف ذلك، وقع تطبيق عامل ترجيحي إضافي للمعدلات التي تجمع بين الدول في هذا التقرير وذلك لضمان تساوي أحجام العينات لكل بلد.

الدولة	المؤسسة التي أجرت الاستطلاع	تواريخ العمل الميداني	حجم العينة
الأردن	شركة نماء للاستشارات الاستراتيجية	27 تموز/يوليو - 19 آب/أغسطس 2019	1,000
لبنان	شركة إحصاءات لبنان	18 أيلول/سبتمبر - 3 تشرين الأول/أكتوبر 2019	1,000
المغرب	Global for Survey and Consulting (GSC)	13-28 أيار/مايو 2018	1,200
فلسطين	مركز قياس لاستطلاعات الرأي والأبحاث	23 أيلول/سبتمبر - 3 تشرين الأول/أكتوبر 2019	1,025
تونس	One-to-One Research and Polling (121)	31 آذار/مارس - 7 أيار/مايو 2018	1,199
السودان	Sudan Polling Survey Center	22 تموز/يوليو - 25 آب/أغسطس 2019	1,200

بطاقات الدول

الأردن

معدلات الرشوة والواسطة*

* استنادا إلى الأشخاص الذين تلقوا هذه الخدمات من المصالح الحكومية خلال ال 12 شهرا الماضية

	الرشوة	الواسطة
المعدل العام	4%	25%
المدارس الحكومية	4%	15%
العيادات العامة والمراكز الصحية	1%	20%
خدمات إسناد بطاقات الهوية	2%	13%
المرافق العامة	5%	21%
الشرطة	2%	15%
القضاة	0%	16%

هل تغيرت مستويات الفساد خلال الأشهر ال 12 الماضية؟

ارتفعت	55%
انخفضت	17%
بقيت على حالها	25%
لا أعرف	3%

هل يمكن أن يكون للأشخاص العاديين تأثير على مكافحة الفساد؟

نعم	50%
لا	42%
لم يقل لا أو نعم	8%
لا أعرف/رفض الإجابة	0%

4% دفعوا رشوة لمصالح الخدمات الحكومية خلال ال 12 شهرا الماضية*

25% تم استخدام الواسطة من أجل الحصول على الخدمات العامة خلال الـ 12 شهرًا السابقة *

55% يرون أن الفساد قد تفاقم خلال ال 12 شهرا الماضية

13% تعرضوا للرشوة الجنسية أو يعرفون شخصا قد تعرض لها

26% عُرضت عليهم رشوة مقابل الإدلاء بأصواتهم

* استنادا إلى الأشخاص الذين تعاملوا مع مصالح الخدمات الحكومية المذكورة خلال ال 12 شهرا الماضية

الفساد حسب المؤسسات*

* نسبة الذين يرون أن معظم الأشخاص الذين يعملون في هذه المؤسسات أو جميعهم متورطون في الفساد

المؤسسة	
الرئيس/رئيس الوزراء	25%
أعضاء البرلمان	45%
الموظفون الحكوميون	36%
الموظفون الحكوميون على المستوى المحلي	28%
الشرطة	-
القضاة والموظفون القضائيون	12%
الزعماء الدينيون	17%
المنظمات غير الحكومية	22%
مديرو الأعمال	38%
المصرفيون	21%

هل تقيم أداء الحكومة في مجال مكافحة الفساد على أنه جيد أم ضعيف؟

جيد	55%
ضعيف	43%
لا أعرف	2%

* لم يتم جمع البيانات حول الرئيس/ رئيس الوزراء في لبنان

لبنان

41% دفعوا رشوة لمصالح الخدمات الحكومية خلال ال 12 شهرا الماضية*

54% تم استخدام الواسطة من أجل الحصول على الخدمات العامة خلال الـ 12 شهرًا السابقة*

68% يرون أن الفساد قد تفاقم خلال ال 12 شهرا الماضية

23% تعرضوا للرشوة الجنسية أو يعرفون شخصا قد تعرض لها

47% عُرضت عليهم رشوة مقابل الإدلاء بأصواتهم

* استنادا إلى الأشخاص الذين تعاملوا مع مصالح الخدمات الحكومية المذكورة خلال ال 12 شهرا الماضية

معدلات الرشوة والواسطة*

* استنادا إلى الأشخاص الذين تلقوا هذه الخدمات من المصالح الحكومية خلال ال 12 شهرا الماضية

	الرشوة	الواسطة
المعدل العام	41%	54%
المدارس الحكومية	26%	40%
العيادات العامة والمراكز الصحية	27%	45%
خدمات إسناد بطاقات الهوية	37%	45%
المرافق العامة	36%	51%
الشرطة	36%	42%
القضاة	48%	65%

هل تغيرت مستويات الفساد خلال الأشهر ال 12 الماضية؟

ارتفعت	68%
انخفضت	10%
بقيت على حالها	21%
لا أعرف	0%

هل يمكن أن يكون للأشخاص العاديين تأثير على مكافحة الفساد؟

نعم	39%
لا	48%
لم يقل لا أو نعم	11%
لا أعرف/رفض الإجابة	2%

الفساد حسب المؤسسات*

* نسبة الذين يرون أن معظم الأشخاص الذين يعملون في هذه المؤسسات أو جميعهم متورطون في الفساد

المؤسسة	
الرئيس/رئيس الوزراء	-
أعضاء البرلمان	64%
الموظفون الحكوميون	68%
الموظفون الحكوميون على المستوى المحلي	46%
الشرطة	44%
القضاة والموظفون القضائيون	53%
الزعماء الدينيون	46%
المنظمات غير الحكومية	47%
مديرو الأعمال	53%
المصرفيون	54%

هل تقيم أداء الحكومة في مجال مكافحة الفساد على أنه جيد أم ضعيف؟

جيد	13%
ضعيف	87%
لا أعرف	1%

* لم يتم جمع البيانات حول الرئيس/ رئيس الوزراء في لبنان

المغرب

53% يرون أن الفساد قد تفاقم خلال ال 12 شهرا الماضية

31% من متلقي خدمات المصالح الحكومية دفعوا رشوة خلال ال 12 شهرا الماضية

74% يرون أن أداء الحكومة ضعيف في مجال مكافحة الفساد

49% يرون أن المواطنين العاديين قادرون على التأثير على مكافحة الفساد

* استنادا إلى الأشخاص الذين تعاملوا مع مصالح الخدمات الحكومية المذكورة خلال ال 12 شهرا الماضية

معدلات الرشوة والواسطة*

* استنادا إلى الأشخاص الذين تلقوا هذه الخدمات من المصالح الحكومية خلال ال 12 شهرا الماضية

المعدل العام للرشوة	31%
المدارس الحكومية	6%
العيادات العامة والمراكز الصحية	32%
خدمات إسناد وثائق الهوية	18%
المرافق العامة	13%
الشرطة	31%

الفساد حسب المؤسسات*

* نسبة الذين يرون أن معظم الأشخاص الذين يعملون في هذه المؤسسات أو جميعهم متورطون في الفساد

المؤسسة	
الرئيس/رئيس الوزراء	39%
أعضاء البرلمان	41%
الموظفون الحكوميون	37%
الموظفون الحكوميون على المستوى المحلي	38%
الشرطة	24%
القضاة والموظفون القضائيون	26%
الزعماء الدينيون	11%
المنظمات غير الحكومية	22%
مديرو الأعمال	28%
الزعماء التقليديين	21%

هل تغيرت مستويات الفساد خلال الأشهر ال 12 الماضية؟

ارتفعت	53%
انخفضت	12%
بقيت على حالها	26%
لا أعرف	9%

هل يمكن أن يكون للأشخاص العاديين تأثير على مكافحة الفساد؟

نعم	49%
لا	24%
لم يقل لا أو نعم	15%
لا أعرف/رفض الإجابة	12%

هل تقيم أداء الحكومة في مجال مكافحة الفساد على أنه جيد أم ضعيف؟

جيد	13%
ضعيف	74%
لا أعرف	13%

فلسطين

17% دفعوا رشوة لصالح الخدمات الحكومية خلال ال 12 شهرا الماضية*

39% استخدموا الواسطة من أجل الحصول على الخدمات العامة خلال الـ 12 شهرًا السابقة*

62% يرون أن الفساد قد تفاقم خلال ال 12 شهرا الماضية

21% تعرضوا للرشوة الجنسية أو يعرفون شخصا قد تعرض لها

12% عُرضت عليهم رشوة مقابل الإدلاء بأصواتهم

* استنادا إلى الأشخاص الذين تعاملوا مع مصالح الخدمات الحكومية المذكورة خلال ال 12 شهرا الماضية

معدلات الرشوة والواسطة*

* استنادا إلى الأشخاص الذين تلقوا هذه الخدمات من المصالح الحكومية خلال ال 12 شهرا الماضية

	الرشوة	الواسطة
المعدل العام	17%	39%
المدارس الحكومية	11%	22%
العيادات العامة والمراكز الصحية	9%	31%
خدمات إسناد بطاقات الهوية	9%	24%
المرافق العامة	8%	21%
الشرطة	11%	30%
القضاة	14%	29%

هل تغيرت مستويات الفساد خلال الأشهر ال 12 الماضية؟

ارتفعت	62%
انخفضت	12%
بقيت على حالها	24%
لا أعرف	2%

هل يمكن أن يكون للأشخاص العاديين تأثير على مكافحة الفساد؟

نعم	51%
لا	36%
لم يقل لا أو نعم	13%
لا أعرف/رفض الإجابة	0%

الفساد حسب المؤسسات*

* نسبة الذين يرون أن معظم الأشخاص الذين يعملون في هذه المؤسسات أو جميعهم متورطون في الفساد

المؤسسة	
الرئيس/رئيس الوزراء	55%
أعضاء البرلمان	36%
الموظفون الحكوميون	47%
الموظفون الحكوميون على المستوى المحلي	33%
الشرطة	36%
القضاة والموظفون القضائيون	31%
الزعماء الدينيون	33%
المنظمات غير الحكومية	31%
مديرو الأعمال	41%
المصرفيون	29%

هل تقيم أداء الحكومة في مجال مكافحة الفساد على أنه جيد أم ضعيف؟

جيد	45%
ضعيف	51%
لا أعرف	4%

السودان

82% يرون أن الفساد قد تفاقم خلال ال 12 شهرا الماضية

24% من متلقي خدمات المصالح الحكومية دفعوا رشوة خلال ال 12 شهرا الماضية

80% يرون أن أداء الحكومة ضعيف في مجال مكافحة الفساد

54% يرون أن المواطنين العاديين قادرون على التأثير على مكافحة الفساد

* استنادا إلى الأشخاص الذين تعاملوا مع مصالح الخدمات الحكومية المذكورة خلال ال 12 شهرا الماضية

معدلات الرشوة والواسطة*

* استنادا إلى الأشخاص الذين تلقوا هذه الخدمات من المصالح الحكومية خلال ال 12 شهرا الماضية

المعدل العام للرشوة	24%
المدارس الحكومية	8%
العيادات العامة والمراكز الصحية	12%
خدمات إسناد وثائق الهوية	20%
المرافق العامة	21%
الشرطة	33%

هل تغيرت مستويات الفساد خلال الأشهر ال 12 الماضية؟

ارتفعت	82%
انخفضت	8%
بقيت على حالها	5%
لا أعرف	5%

هل يمكن أن يكون للأشخاص العاديين تأثير على مكافحة الفساد؟

نعم	54%
لا	36%
لم يقل لا أو نعم	5%
لا أعرف/رفض الإجابة	5%

الفساد حسب المؤسسات*

* نسبة الذين يرون أن معظم الأشخاص الذين يعملون في هذه المؤسسات أو جميعهم متورطون في الفساد

المؤسسة	
الرئيس/رئيس الوزراء	49%
أعضاء البرلمان	47%
الموظفون الحكوميون	45%
الموظفون الحكوميون على المستوى المحلي	38%
الشرطة	34%
القضاة والموظفون القضائيون	22%
الزعماء الدينيون	16%
المنظمات غير الحكومية	22%
مديرو الأعمال	32%
الزعماء التقليديين	25%

هل تقيم أداء الحكومة في مجال مكافحة الفساد على أنه جيد أم ضعيف؟

جيد	15%
ضعيف	80%
لا أعرف	4%

تونس

67% يرون أن الفساد قد تفاقم خلال ال 12 شهرا الماضية

18% من متلقي خدمات المصالح الحكومية دفعوا رشوة خلال ال 12 شهرا الماضية

64% يرون أن أداء الحكومة ضعيف في مجال مكافحة الفساد

59% يرون أن المواطنين العاديين قادرون على التأثير على مكافحة الفساد

* استنادا إلى الأشخاص الذين تعاملوا مع مصالح الخدمات الحكومية المذكورة خلال ال 12 شهرا الماضية

معدلات الرشوة والواسطة*

* استنادا إلى الأشخاص الذين تلقوا هذه الخدمات من المصالح الحكومية خلال ال 12 شهرا الماضية

المعدل العام للرشوة	18%
المدارس الحكومية	8%
العيادات العامة والمراكز الصحية	11%
خدمات إسناد وثائق الهوية	12%
المرافق العامة	10%
الشرطة	17%

هل تغيرت مستويات الفساد خلال الأشهر ال 12 الماضية؟

ارتفعت	67%
انخفضت	12%
بقيت على حالها	14%
لا أعرف	7%

هل يمكن أن يكون للأشخاص العاديين تأثير على مكافحة الفساد؟

نعم	59%
لا	36%
لم يقل لا أو نعم	1%
لا أعرف/رفض الإجابة	3%

الفساد حسب المؤسسات*

* نسبة الذين يرون أن معظم الأشخاص الذين يعملون في هذه المؤسسات أو جميعهم متورطون في الفساد

المؤسسة	
الرئيس/رئيس الوزراء	25%
أعضاء البرلمان	30%
الموظفون الحكوميون	31%
الموظفون الحكوميون على المستوى المحلي	27%
الشرطة	23%
القضاة والموظفون القضائيون	16%
الزعماء الدينيون	18%
المنظمات غير الحكومية	24%
مديرو الأعمال	28%
الزعماء التقليديين	16%

هل تقيم أداء الحكومة في مجال مكافحة الفساد على أنه جيد أم ضعيف؟

جيد	25%
ضعيف	64%
لا أعرف	11%

الهوامش

1 السؤال: برأيك، هل أن مستوى الفساد في بلادك قد ارتفع أم تراجع أم بقي على حاله خلال العام الماضي؟ خيارات الرد: ارتفع كثيرا، ارتفع نوعا ما، بقي على حاله، تراجع نوعا ما، تراجع كثيرا، لا أعرف. قاعدة المستجوبين: كل المستجوبين باستثناء البيانات المفقودة.

2 BBC News, Omar al-Bashir trial: Sudan's ex-president 'got millions from Saudis'.
«أخبار بي بي سي: محاكمة عمر البشير: الرئيس السابق للسودان تلقى الملايين من السعوديين» أغسطس 2019. https://www.bbc.com/news/world-africa-49394908

3 السؤال: إلى أي مدى ترى أن أداء الحكومة الحالية جيد أو سيء في التعامل مع المسائل التالية، أم أنك لا تملك المعلومات الكافية لتبدي رأيك في هذا الصدد؟ "محاربة الفساد في الحكومة". خيارات الرد: أداء سيء جدا، أداء سيء نوعا ما، أداء جيد نوعا ما، أداء جيد جدا، لا أعرف، رفض الإجابة. كل المستجوبين باستثناء البيانات المفقودة.

4 المملكة، إقرار معدّل قانون هيئة مكافحة الفساد، آب/أغسطس 2019. https://www.almamlakatv.com/news/%D8%A5%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D8%B9%D8%AF%D9%84-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF-23497

5 الدستور، "النواب" يحدد الفئات المشمولة بقانون الكسب غير المشروع، تشرين الثاني/نوفمبر 2018. https://www.addustour.com/articles/1040525-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%A8-%D9%8A%D8%AD%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%A6%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D9%85%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A8%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B3%D8%A8-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D D9%88% D8%B9

6 أخبار عمون، صدور نظام المشتريات الحكومية وتوحيد اللوازم العامة مع الشراء الموحد، أيار/مايو 2019. https://www.ammonnews.net/article/458470

7 منظمة Access Now، مشروع قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية في الأردن: تعديلات أكثر تقييداً لحرية التعبير عن الرأي وانتهاكاً للحق في الخصوصيّة، شباط/فبراير 2019. https://www.accessnow.org/%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88% D 8%B9-%D9%82%D 8%A7%D9%8 6%D9%88%D9%8 6-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%8 1%D8%AD%D8%A9-%D8%AC%D8% D8%A7%D9% 84 % %D8 %D8%B1%D8 %A7%D8 %A6%D 9%85-%D8%A7%D9%84% D8%A5%D9 %84%D 9% 83 %D8%A A%D8 %B1%D9%88%D 86% 9/

8 السؤال: كم من الأشخاص الآتي ذكرهم تعتقد أنهم متورطون في الفساد، أم أنك لا تملك المعلومات الكافية لتبدي رأيك في هذا الصدد؟ خيارات الرد: لا أحد؛ البعض منهم؛ معظمهم؛ جميعهم؛ لا أعرف؛ رفض الإجابة. قاعدة المستجوبين: كل المستجوبين باستثناء البيانات المفقودة.

9 طُرحت الأسئلة المتعلقة بكم من شخص متورط في الفساد في مكتب الرئيس ورئيس الوزراء بشكل منفصل ولكن جُمعت الردود لضمان الاتساق مع الإصدار السابق لمقياس الفساد العالمي. لم يُطرح السؤالان المتعلقان بكم من شخص متورط في الفساد في مكتب الرئيس وفي مكتب رئيس الوزراء في لبنان. لم يُطرح السؤال المتعلق بعدد الأشخاص المتورطين في الفساد في القطاع المصرفي في السودان والمغرب وتونس. حُذف السؤال المتعلق بعدد الأشخاص المتورطين في الفساد في الشرطة والديوان الملكي من الاستطلاع أثناء القيام بالعمل الميداني في الأردن عقب اشتكاء المستجوبين من الشرطة.

10 السؤال: إجمالا، ما مدى رضاك عن مسار الديمقراطية في «اسم البلد». خيارات الرد: راض تماما؛ راض نوعا ما؛ غير راض تماما؛ غير راض أبدا؛ «اسم البلد» ليس بلدا ديمقراطيا؛ لا أعرف قاعدة المستجوبين: كل المستجوبين، باستثناء البيانات المفقودة.

11 هافنغتون بوست المغرب العربي، Aux origines de l'affaire de dilapidation de deniers publics à la CNSS، يوليو/تموز 2016. https://www.huffpostmaghreb.com/entry/cnss-proces-verdict-dilapidation_mg_11066948

12 L'Economist.com, Affaire CIH: Khalid Alioua en detention، تموز/يوليو2012. https://www.leconomiste.com/article/896098-affaire-cih-khalid-alioua-en-d-tention

13 TelQuel, L'istiqlali Abdellatif Abdouh condamné à 5 ans de prison ferme، شباط/فبراير2015. https://telquel.ma/2015/02/20/listiqlali-abdellatif-abdouh-condamne-5-ans-prison-ferme_1435277

14 اليوم24، قضية "كازينو السعدي".. تأجيل جديد بعد إدلاء أبدوح بشهادة العجز لـ 20 يوما، حزيران/يونيو 2019. http://www.alyaoum24.com/1264037.html

15 السؤال: برأيك ما مدى حجم مشكلة الفساد في الحكومة؟ خيارات الرد: لا يُمثل مشكلة أبدا؛ مشكلة صغيرة جدا؛ مشكلة صغيرة نوعا ما؛ مشكلة كبيرة؛ مشكلة كبيرة جدا؛ لا أعرف، قاعدة المستجوبين: كل المستجوبين باستثناء البيانات المفقودة.

16 السؤال: إجمالا، ما مدى ثقتك في التزام الجهات التالية بتحقيق أداء جيد والعمل بإنصاف أثناء اضطلاعها بمهامها؟ خيارات الرد: ثقة منعدمة؛ لا أثق في ذلك كثيرا؛ أثق في ذلك نوعا ما؛ أثق في ذلك كثيرا؛ لا أعرف. قاعدة المستجوبين: كل المستجوبين باستثناء البيانات المفقودة.

17 السؤال: ما مدى درايتك، إن وُجدت، "بهيئة مكافحة الفساد"؟ خيارات الرد: لم أسمع بها أبدا؛ سبق وسمعت بهذا الاسم ولكن لا أعرف شيئا عن عملها؛ أعرفها إلى حد ما؛ أعرفها جيدا؛ لا أعرف؛ رفض الإجابة. قاعدة المستجوبين: كل المستجوبين باستثناء البيانات المفقودة.

18 السؤال: إلى أي مدى ترى أن أداء هيئة مكافحة الفساد جيد أو سيء في محاربة الفساد في هذه البلاد؟ خيارات الرد: أداء سيء جدا، أداء سيء نوعا ما، أداء جيد نوعا ما، أداء جيد جدا، لا أعرف قاعدة المستجوبين: كل المستجوبين الذين قالوا إنهم سبق وسمعوا عن هيئة مكافحة الفساد في بلدهم، باستثناء البيانات المفقودة.

19 السؤال: خلال الـ 12 شهرا الماضية هل تعاملت مع أ) مدرسة حكومية ب) عيادة أو مستشفى حكومي ج) الحكومة للحصول على وثيقة هوية «أي شهادة ميلاد، رخصة قيادة، جواز سفر، بطاقة ناخب، بطاقة إقامة» د) الحكومة للحصول على خدمات الماء أو الصرف الصحي أو الكهرباء هـ) الشرطة و) قاض أو موظف في المحكمة؟ ثم يُطرح على المستجوبين الذين أجابوا بأنهم قد تعاملوا مع هذه المصالح الحكومية السؤال التالي:

•كم من مرة، إن صح ذلك، تعين عليك أن تدفع رشوة أو تُقدم هدية أو خدمة للحصول على أي من هذه الخدمات العامة؟ خيارات الرد: ولا مرة؛ مرة أو مرتين؛ بعض المرات؛ غالبا؛ لا أدري؛ رفض الإجابة قاعدة المستجوبين: كل المستجوبين الذين تعاملوا مع مصلحة واحدة على الأقل من هذه المصالح الحكومية خلال الأشهر الـ 12 الماضية. النسب تُشير للأشخاص الذين قالوا إنهم دفعوا رشوة مرة على الأقل لقاء أي من هذه الخدمات.

20 لاحتساب إجمالي عدد دافعي الرشوة في الدول الست التي شملها الاستطلاع، استخدمنا معدلات الرشوة على الصعيد القطري (نسبة كل الأشخاص الراشدين في البلاد الذين دفعوا رشوة) لاحتساب عدد دافعي الرشوة في كل دولة. ثم أضفنا العدد المتوقع لدافعي الرشوة في الدول الست وبذلك توصلنا إلى أن العدد الإجمالي 11 مليون. المصدر: تقديرات الأمم المتحدة لعدد السكان الذين تتجاوز أعمارهم 18 سنة.

21 رُدود مُجمّعة. خلال الـ 12 شهرا الماضية هل تعاملت مع أ) مدرسة حكومية ب) عيادة أو مستشفى حكومي ج) الحكومة للحصول على وثيقة هوية (أي شهادة ميلاد، رخصة قيادة، جواز سفر، بطاقة ناخب، بطاقة إقامة) د) الحكومة للحصول على خدمات الماء أو الصرف الصحي أو الكهرباء هـ) الشرطة و) قاض أو موظف في المحكمة؟ ثم يُطرح على المستجوبين الذين أجابوا بأنهم قد تعاملوا مع هذه المصالح الحكومية السؤال التالي: •كم من مرة، إن صح ذلك، تعين عليك أن تدفع رشوة أو تُقدم هدية أو خدمة للحصول على أي من هذه الخدمات العامة؟ خيارات الرد: ولا مرة؛ مرة أو مرتين؛ بضع مرات؛ غالبا؛ لا أدري؛ رفض الإجابة قاعدة المستجوبين: كل المستجوبين الذين تعاملوا مع مصلحة واحدة على الأقل من هذه المصالح الحكومية خلال الأشهر الـ12 الماضية. النسب تُشير للأشخاص الذين قالوا إنهم استعانوا بالواسطة مرة على الأقل لقاء أي من هذه الخدمات.

22 كم من مرة اضطررت لدفع رشوة أو تقديم هدية أو خدمة لشرطي للحصول على المساعدة التي تحتاجها أو لتتجنب مشكلة ما مثل عبور نقطة تفتيش أو تجنب خطية مالية أو تجنب الاعتقال، أم أن ذلك لم يحصل أبدا؟ قاعدة المستجوبين: كل المستجوبين الذين تعاملوا مع الشرطة خلال الـ 12 شهرا الماضية.

23 الواسطة هي مُصطلح محلي يعني استخدام العلاقات. ولاحتساب العدد الإجمالي للأشخاص الذين استعانوا بالواسطة في الأردن ولبنان وفلسطين، استخدمنا معدلات الواسطة على المستوى القطري (نسبة كل الأشخاص الراشدين في البلاد الذين استخدموا الواسطة). ثم أضفنا العدد المتوقع لمستخدمي الواسطة في الدول الثلاث وبذلك توصلنا إلى أن العدد الإجمالي 3.6 مليون. المصدر: تقديرات الأمم المتحدة لعدد السكان الذين تتجاوز أعمارهم 18 سنة وقع تحيين أسئلة الاستطلاع لتشمل الأسئلة المتعلقة بالواسطة بعد استكمال العمل الميداني في المغرب وتونس والسودان. وعليه، لا تتوفر لدينا بيانات تتعلق بالواسطة في هذه البلدان الثلاثة.

24 السؤال: خلال الـ 12 شهرا الماضية هل تعاملت مع أ) مدرسة حكومية ب) عيادة أو مستشفى حكومي ج) الحكومة للحصول على وثيقة هوية (أي شهادة ميلاد، رخصة قيادة، جواز سفر، بطاقة ناخب، بطاقة إقامة) د) الحكومة للحصول على خدمات الماء أو الصرف الصحي أو الكهرباء هـ) الشرطة و) قاض أو موظف في المحكمة؟ ثم يُطرح على المستجوبين الذين أجابوا بأنهم قد تعاملوا مع هذه المصالح الحكومية السؤال التالي: •كم من مرة، إن صح ذلك، تعين عليك أن تستعين بالواسطة للحصول على أي من هذه الخدمات العامة؟ خيارات الرد: ولا مرة؛ مرة أو مرتين؛ بضع مرات؛ غالبا؛ لا أدري؛ رفض الإجابة قاعدة المستجوبين: كل المستجوبين الذين تعاملوا مع مصلحة واحدة على الأقل من هذه المصالح الحكومية خلال الأشهر الـ12 الماضية. النسب تُشير للأشخاص الذين قالوا إنهم استعانوا بالواسطة مرة على الأقل لقاء أي من هذه الخدمات.

25 رُدود مُجمّعة عن الاستعانة بالواسطة في المرافق العامة والمحاكم.

26 السؤال: إذا ما استحضرت آخر مرة دفعت فيها رشوة أو قدمت فيها هدية أو خدمة للحصول على خدمات عامة من المصالح الحكومية، ما كان دافعك للقيام بذلك؟ خيارات الرد: طُلب منك أن تدفع؛ لم يُطلب منك أن تدفع ولكنك كنت تعرف أن ذلك مُتوقّع؛ عرضت أن تدفع الرشوة للحصول على خدمات أسرع أو أفضل؛ لم يُطلب منك أن تدفع ولكنك أردت أن تعرب عن امتنانك؛ لا أعرف؛ أرفض الإجابة قاعدة المستجوبين: كل المستجوبين الذين قالوا إنهم دفعوا رشوة مرة على الأقل لقاء ما لا يقل عن خدمة واحدة من المصالح الحكومية الست، باستثناء البيانات المفقودة.

26 السؤال: إذا ما استحضرت آخر مرة دفعت فيها رشوة أو قدمت فيها هدية أو خدمة للحصول على خدمات عامة من المصالح الحكومية، ما كان دافعك للقيام بذلك؟ خيارات الرد: طُلب منك أن تدفع؛ لم يُطلب منك أن تدفع ولكنك كنت تعرف أن ذلك مُتوقّع؛ عرضت أن تدفع الرشوة للحصول على خدمات أسرع أو أفضل؛ لم يُطلب منك أن تدفع ولكنك أردت أن تعرب عن امتنانك؛ لا أعرف؛ أرفض الإجابة قاعدة المستجوبين: كل المستجوبين الذين قالوا إنهم دفعوا رشوة مرة على الأقل لقاء ما لا يقل عن خدمة واحدة من المصالح الحكومية الست، باستثناء البيانات المفقودة.

27 السؤال: إذا ما استحضرت آخر مرة استعنت فيها بالواسطة للحصول على خدمات عامة من المصالح الحكومية، ما كان دافعك للقيام بذلك؟ خيارات الرد: لم أكن لأحصل على الخدمة دون علاقاتي الشخصية؛ أردت أن أتلقى خدمة أفضل من الخدمات التي تُقدم عادة؛ لا أعرف؛ رفض الإجابة. قاعدة المستجوبين: كل المستجوبين الذين قالوا إنهم استعانوا بالواسطة مرة على الأقل لقاء ما لا يقل عن خدمة واحدة من المصالح الحكومية الست، باستثناء البيانات المفقودة.

28 لا تقتصر أشكال الفساد القائمة على النوع الاجتماعي على المرأة فقط.

29 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، النوع الاجتماعي والفساد في أمريكا اللاتينية: هل من رابط؟، تموز/يوليو 2014 https:// www.undp.org/content/dam/rblac/docs/Research%20and%20Publications/Democratic%20Governance/Gender_and_Corruption_in_Latin_America_Is_There_a_Link_Final_10july.pdf

30 السؤال: ما هي وتيرة حصول هذه الممارسة (الرشوة الجنسية) في بلدك؟ هل تعتقد أنها متواجدة: خيارات الرد: بشكل متكرر جدا؛ في أغلب الأحيان؛ من حين لآخر؛ نادرا؛ ليست موجودة أبدا؛ لا أعرف؛ رفض الإجابة. قاعدة المستجوبين: كل المستجوبين باستثناء البيانات المفقودة.

31 تُستخرج النتائج من الارتداد اللوجستي المُرجح حسب الاستطلاع مع تجميع الأخطاء المعيارية على المستوى القطري. حين يكون المُستجوب امرأة فإن ذلك مؤشر هام وإيجابي على أنها ترى أن الابتزاز الجنسي ممارسة سائدة أو تحدث في غالب الأحيان.

32 السؤال: باستحضار تجربتك أو تجارب تعرض لها أشخاص تعرفهم، ما مدى تكرر الحالات، إن وُجدت، التي يقوم فيها موظف حكومي بالتلميح أو التصريح بأنه سيقدم خدمة حكومية مقابل خدمة جنسية تُقدمها أنت أو شخص تعرفه؟ خيارات الرد: أبدا؛ مرة أو مرتين؛ بضع مرات؛ غالبا؛ لم يكن لك أي تعامل مع أي موظف حكومي من قبل؛ لا أعرف؛ رفض الإجابة قاعدة المستجوبين: كل المستجوبين

باستثناء الذين قالوا إنهم لم يتعاملوا مع أي موظف حكومي من قبل.

33 الحق، Violence against Palestinian Women Must Stop، كانون الأول/ديسمبر 2015، http://www.alhaq.org/advocacy/6457.html

34 الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، ورقة موقف: تجريم التحرش الجنسي في الوظيفة العامة الفلسطينية ضرورة يقتضي انجازها، تشرين الثاني/نوفمبر 2014، https://www.aman-palestine.org/ar/reports-and-studies/2197.html

35 السؤال: وخلال السنوات الخمس الماضية، كم من مرة هددك شخص بنوع من أنواع الانتقام إذا لم تصوت على نحو معين في الانتخابات الوطنية أو الإقليمية أو المحلية أم أن ذلك لم يحدث قط؟ هل حصل ذلك لك: أبدا؛ مرة أو مرتين؛ بضع مرات؛ غالبا؛ لا أدري؛ رفض الإجابة، لم أتمكن من التصويت قاعدة المستجوبين: كل المستجوبين باستثناء من لم يتمكنوا من التصويت.

36 السؤال: أخبرني لو سمحت عن رأيك في عدد المرات التي وقعت فيها هذه الحالات أثناء الانتخابات الوطنية أو الإقليمية أو المحلية في [اسم الدولة]: معلومات تضليلية أو أخبار كاذبة يقع نشرها للتأثير على نتائج الانتخابات. خيارات الرد: أبدا؛ نادرا؛ في بعض الأحيان؛ غالبا؛ في معظم الأحيان؛ لا أعرف قاعدة المستجوبين: كل المستجوبين باستثناء البيانات المفقودة.

37 حصلنا على هذا العدد من خلال إضافة نسبة المستجيبين الذين اختاروا الرد "غالبا" و"في معظم الأحيان".

38 The Daily Star (Lebanon)، Transparency Group Call for Electoral Reforms، أيلول/سبتمبر2018، https://www.pressreader.com/lebanon/the-daily-star-lebanon/20180925/281603831389162

39 The Daily Star (Lebanon)، Over 4,500 illegal state hires despite jobs freeze، شباط/فبراير 2019. http://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2019/Feb-21/477097-over-4500-illegal-state-hires-despite-jobs-freeze-kanaan.ashx

40 المدن، هكذا هُمِّشت هيئة الاشراف على الانتخابات، نيسان/أبريل 2018، https://www.almodon.com/politics/2018/4/23/%D9%87%D9%83%D8%B0%D8%A7-%D9%87%D9%85%D8%B4%D8%AA-%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA%

41 السؤال: وخلال السنوات الخمس الماضية، كم من مرة عرض عليك شخص رشوة أو خدمة خاصة لتصوت على نحو معين في الانتخابات الوطنية أو الإقليمية أو المحلية أم أن ذلك لم يحدث قط؟ هل حصل ذلك لك: أبدا؛ مرة أو مرتين؛ بضع مرات؛ غالبا؛ لا أدري؛ رفض الإجابة، لم أتمكن من التصويت قاعدة المستجوبين: كل المستجوبين باستثناء من لم يتمكنوا من التصويت.

42 الآن سأقرأ عليك مجموعة جمل وأرجو أن تعلق على كل منها إما بأنك غير موافق أبدا، أو غير موافق إلى حد ما، أو محايد، أو موافق إلى حد ما أو موافق بشدة: يُمكن لعامة الناس أن يؤثروا على مكافحة الفساد. قاعدة المستجوبين: كل المستجوبين باستثناء البيانات المفقودة.

43 Lycée Pilote Sfax Youth Club, Journée internationale de lutte contre la corruption، كانون الأول/ديسمبر 2018، https://www.facebook.com/pg/Lyc%C3%A9e-Pilote-Sfax-Youth-Club-127893784359394/photos/?tab=album&album_id=520464365102332&__tn__=H-R

44 TAY-C، Beat the Corrupt 2، كانون الثاني/يناير، 2019 https://www.youtube.com/watch?v=q_ieRbvWm3Y2019

45 منظمة أنا يقظ- تونس، النفاذ إلى المعلومة سلاح "العيداني" ضد الفساد البنكي، أيلول/سبتمبر 2016، https://www.iwatch.tn/ar/article/22

46 رويترز، Tunisian police arrestpresidential candidate Karoui on taxevasion charges، أغسطس/آب 2019، https://www.reuters.com/article/us-tunisia-election-karoui-idUSKCN1VD22F

47 السؤال: هل يُمكن لعامة الناس في هذا البلد أن يبلغوا عن حالات الفساد دون خوف، أم أنهم عُرضة للانتقام أو أي تداعيات سلبية أخرى إذا قاموا بالتبليغ؟ خيارات الرد: يُمكنهم التبليغ دون خوف؛ يخافون من اعمال الانتقام؛ لا أعرف. قاعدة المستجوبين: كل المستجوبين باستثناء البيانات المفقودة.

48 بيانات مُجمّعة. إذا ما قررت التبليغ عن حالة فساد ارتكبها موظف حكومي، ما هو احتمال اتخاذ الإجراءات اللازمة ضده؟ خيارات الرد: غير وارد أبدا، لا يُرجح ذلك، مُمكن إلى حد ما، وارد جدا. وقع التوصل إلى النسبة الواردة في هذا التقرير عن طريق الجمع بين خياري الرد "مُمكن إلى حد ما" و"وارد جدا". قاعدة المستجوبين: كل المستجوبين باستثناء البيانات المفقودة.

49 السؤال: في هذا البلد يحق للمواطنين بموجب القانون أن يطلعوا على الحقائق والبيانات الأساسية من الحكومة. هل أنت على علم بأن لك الحق في التقدم بطلب للنفاذ إلى المعلومة من الحكومة أم أنك لا تعلم بعد أنه يحق لك ذلك؟ خيارات الرد: نعم، أنا على علم؛ لا، لم أعلم بعد؛ لا أعرف قاعدة المستجوبين: كل المستجوبين باستثناء البيانات المفقودة. لا يوجد في فلسطين قانون يُنظم الحصول على المعلومات وعليه لم يشملها هذا السؤال.

50 السؤال: في بعض الحالات تقوم الجهات العامة بإتاحة المعلومات والحقائق للعموم، على موقعها الإلكتروني مثلا. وفي بعض الحالات يتقدم المواطنون بطلب (مثلا عن طريق رسالة أو بريد إلكتروني أو اتصال هاتفي) إلى الجهة العامة لتمدهم بالمعلومات التي يحتاجون إليها. خلال ال 12 شهرا الماضية، كم من مرة تواصلت بشكل رسمي مع جهة عامة لتطلب الحصول على معلومات، أم أنك لم تقم بذلك أبدا؟ هل سبق وقمت بذلك: أبدا؛ مرة أو مرتين؛ بضع مرات؛ غالبا؛ لا أعرف قاعدة المستجوبين: كل المستجوبين باستثناء البيانات المفقودة.

ساهم معنا في إحداث التغيير

شارك

تابعنا وشاطرنا آراءك وادخل في نقاشات بشأن الفساد مع أشخاص من مختلف أنحاء العالم على وسائل التواصل الاجتماعي.

facebook.com/TransparencyInternational/
twitter.com/antiCorruption/
linkedin.com/company/transparency-international/
instagram.com/Transparency_International/
youtube.com/user/TransparencyIntl/

تعلم

زر موقعنا لتكتسب معرفة أكبر بالعمل الذي نقوم به في أكثر من 100 بلد، وسجل على الموقع لتصلك آخر المستجدات في مجال مكافحة الفساد.

transparency.org

تبرعاتكم

ستساعدنا على تقديم الدعم للآلاف من ضحايا الفساد وستساهم في تطوير آليات وإجراء أبحاث جديدة عن الفساد. كما أنها ستُساعدنا على مساءلة الحكومات والشركات وحملها على الالتزام بوعودها. إن هدفنا هو تحقيق العدل والإنصاف في العالم، ومساعداتكم هي التي ستُمكننا من ذلك.

transparency.org/donate

Transparency International
International Secretariat
Alt-Moabit 96, 10559 Berlin, Germany

Phone: +49 30 34 38 200
Fax: +49 30 34 70 39 12

ti@transparency.org
www.transparency.org

Blog: voices.transparency.org
Facebook: /transparencyinternational
Twitter: @anticorruption